

القتل لحماية الشرف ودفع العار في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني

عبد الحميد إبراهيم المجالي

كلية الشريعة، جامعة مؤنة، الأردن

ملخص

تأخذ القضايا المتعلقة بالعرض لدى الإنسان العربي منذ القدم أهمية كبيرة ويحيطها بكل عناية واهتمام، والشرع المطهر جاء بما يوافق العرف العربي في الدفاع عن العرض وحمايته، ولكن العرف أحياناً يتجاوز بما قرره الشرع في القضايا المتعلقة بالعرض، فهذه الدراسة تهدف إلى بيان الرأي الشرعي في حال الإقدام على القتل لحماية العرض والشرف سواء أكان القتل موجه نحو الزوجة في حال التلبس بالزنا، أو قتل أحد المحارم، أو قتل المرأة للرجل الذي يريد الاعتداء عليها، وتبين كذلك أحكام القتل في غير حال التلبس، في دراسة فقهية علمية، مقارنة بالقانون الأردني، محاولة وضع حل هذه القضية الاجتماعية الخطيرة التي تفشت في المجتمع.

Abstract

This study addresses an issue that is disturbing the Islamic society: Murdering a woman or a man who is involved in adultery for the sake of honour and reputation protection. Two subjects are tackled: murders while the person is caught red-handed in adultery, and murders well after the moment of adultery. Three cases are discussed under the first subject: (1) the husband murdering his wife, (2) the man murdering one of his consanguinities, and (3) the woman murdering the man who tries to rape her. On the other hand, three cases are included under the second subject: (1) the husband murdering his wife whom he accuses of adultery, (2) the man murdering his daughter or one of his consanguinities whom he accuses of adultery, and (3) the man murdering his daughter or one of his consanguinities for becoming pregnant without marriage. All of these issues are discussed from both the Islamic Shari'a and the Jordanian Law standpoints.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وبعد:

فإن العربي بطبيعته يغار على العرض ويعتبره مقدماً على كل الاعتبارات لارتباطه بحياته ووجوده؛ من أجل ذلك كان العرب يقتلون بناتهم مخافة العار، وعندما جاءت الشريعة الإسلامية جعلت المحافظة على العرض مقصداً من مقاصدها لما له من أهمية في المحافظة على النسل ومنع شيوع الفاحشة، واستمرار الحياة وحفظ المجتمع من الفساد والانحلال؛ ولتحقيق ذلك كله جاءت بأحكام وتدابير واقية من الوقوع في الزنا، فحثت على الزواج ورغبت فيه وسهلت سبله، وأمرت النساء بالتستر وعدم إظهار الزينة، والبعد عن الخلوة والسفر بدون محرم، وأمرت بغض البصر والابتعاد عن مظاهر الفتنة والخضوع بالقول، ومنعت الاختلاط المحرم، وبعد كل هذه الاحتياطات شرعت الأحكام المنظمة لعقوبة الزاني، سواء أكان محصناً أم غير محصن، لتكون العقوبة الشرعية وسيلة ردع وزجر مع التشدد في إثبات هذه الجريمة؛ لما يترتب عليها من آثار سيئة على الفرد والمجتمع، ولم تكتف الشريعة الغراء بذلك، بل حرمت القذف وهو رمي الغير بالزنا، وطالبت من يرمي غيره بالزنا بالدليل القاطع على صدق دعواه؛ وهو أربعة شهود، وإلا فإنه سيجلد حد القذف؛ وذلك لمنع الناس من الخوض في الأعراض وإلزامهم بالتثبت من كل كلمة يقولونها. وبعد هذا أمرت الناس بالاحتكام إلى شرع الله تعالى والرضا به وخلع كل موروثات الجاهلية وطرق معالجتها، وذلك لأن الخير كله في الإحتكام إلى شرع الله تعالى والرضا به، وقد أوضح الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بأن الغيرة محمودة شرعاً، والله تعالى أغير من الجميع، فالغيرة خلق حميد حث الإسلام عليه وذم خلافها لكنها لا يجوز أن تزيد بكل حال عما شرعه الله تعالى لعباده.

والناظر إلى مجتمعنا المعاصر في قضايا الشرف والعرض والمسائل التي لها علاقة بالزنا أو مقدماته يسمع قصصاً لا تكاد أن تصدق، أقلها القتل بطريقة بشعة للمرأة لأنها ارتكبت جريمة لا تعدو أن تكون تعزيرية من وجهة نظر الشرع المطهر كالوقوف مع الرجل أو المشي معه، وبالغ بعضهم فقام بقتل ابنته أو اخته لأنه روي له أنها نظرت إلى شاب ونظر إليها، وفي كل يوم نسمع المزيد من القصص المبنية على سوء الظن وعدم التثبت دون دليل شرعي، فقد سمعت بأن طالبة تغار من صديقها لتفوقها عليها في المدرسة فقامت بكتابة رسالة لها على لسان شاب ووضعتها تحت باب أهلها فقام الأهل بقتل الفتاة دون تثبت من صدق هذه الرسالة، وقصص أخرى ترتكب بحق -الأبرياء- غالباً بدون دليل شرعي حتى بعد إثبات الأطباء بأن الفتاة لا زالت بكرأ عذراء! ولما كان بحثي بعنوان «القتل لحماية الشرف ودفع العار بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني». لأجل معالجة هذه القضية الاجتماعية الخطيرة. قسمت البحث إلى مطلبين .

المطلب الأول: القتل في حال التلبس بجريمة الزنا وله ثلاث حالات.

الحالة الأولى: قتل الزوج زوجته.

الحالة الثانية: قتل الرجل إحدى محارمه.

الحالة الثالثة: قتل المرأة للرجل دفاعاً عن عرضها.

المطلب الثاني: القتل في غير حال التلبس بالزنا وله ثلاث حالات.

الحالة الأولى: قتل الرجل زوجته لاتهامها بالزنا.

الحالة الثانية: قتل الرجل ابنته أو إحدى محارمه لاتهامها بالزنا.

الحالة الثالثة: قتل الرجل ابنته أو إحدى محارمه لظهور مقدمات الزنا.

هذا وقد قمت بتتبع آراء الفقهاء وأدلتهم في المسائل التي بحثتها فناقشتها مرجحاً منها ما يؤيده الدليل، وكنت أحياناً أنقل بعض النصوص الفقهية حيثما لزم الأمر للتأكيد على أن المعالجة الشرعية لهذا الموضوع تختلف كل الاختلاف عن المعالجات الشائعة بين الناس، والمبينة أحياناً على هوى النفس وعلى أعراف وعادات موروثة تزيد الأمر سوءاً وتظهر البشاعة الإنسانية في معالجة القضايا المتعلقة بالعرض والشرف، كما كنت أذكر رأي القانون الأردني لبيان تميز الشريعة في معالجتها لهذا الموضوع الحساس.

والله الموفق

المطلب الأول: القتل في حال التلبس بالزنا

إن من أشد الأشياء على النفس الإنسانية أن يتلى الإنسان بأهله، فيدخل الرجل إلى بيته فيفاجأ بزوجه أو إحدى محارمه متلبسة بجريمة الزنا مع رجل أجنبي، فإنه والحال هذه ينتابه الغضب والغيرة ولا يملك نفسه فيسارع إلى قتل الرجل الفاعل، وقد يقتلهما معاً، ففي هذه الحالة ما حكم القتل؟ وهل على القاتل مسؤولية؟ أو أنه لا يجوز له ذلك؟ وإنما عليه أن يقدم البينة للقاضي على صدق دعواه؟ وإذا أقدم على القتل فعلاً فهل يقتل قصاصاً، أم يسقط عنه القتل للشبهة؟ وما حكم قتل الزوجة؟ إذ من المتفق عليه بين العلماء بأن الزوج في هذه الحالة يلاعن زوجته ويفارقها وما الحكم لو كانت غير زوجته؟. هذا ما سأوضحه بإذن الله تعالى في هذا المبحث وضمن الحالات الآتية:

الحالة الأولى: قتل الزوجة في حال التلبس

لا خلاف بين العلماء في جواز قتل الزوج لزوجته، ومن يزني بها حال تلبسها بالزنا إن علمها مطاوعة، وذلك فيما بينه وبين الله تعالى لا على أنه يقيم الحد؛ لأن إقامة الحد تقتضي شروطاً معينة، وإنما على أساس تغير المنكر ودفع العدوان الواقع على حق الله تعالى، وإنه أيضاً من باب الغيرة المنسجمة مع الفطرة، وهذا معناه نفي المسؤولية الأخروية (١).

جاء في الأم للشافعي رحمه الله «ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وإمرأته إذا كانا ثيبين، وعلم أنه قد نال منها ما يوجب الغسل ولا يصدق فيما يسقط عنه القود، وهكذا لو وجده يتلوط بابنه أو يزني بجاريته» (٢).

ويقول ابن تيمية «إن كان قد وجدهما يفعلان الفاحشة وقتلهما فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء وهو أظهر القولين في مذهب أحمد.

ويقول في موضع آخر «ومن رأى رجلاً يفجر بأهله جاز له قتلها فيما بينه وبين الله تعالى، وسواء أكان الفاجر محصناً أو غير محصن، معروفاً بذلك أم لا كما دل عليه كلام الأصحاب وفتاوى الصحابة، وليس (٣) هذا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم، بل هو عقوبة المعتدين المؤذنين.

ويقول الإمام النووي، وأما فيما بينه وبين الله تعالى، فإن كان صادقاً فلا شيء عليه، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنا بإمرأته وقتله بذلك (٤).

وجاء في نيل المآرب «ويجب على من أريدت حرمة أن يدفع عن حريمه فمن رأى مع إمرأته أو ابنته أو أخته أو نحوهن رجلاً يزني بها أو رجلاً يلوط بابنه أو نحوه وجب عليه قتله إن لم يندفع بدونه لأنه اجتمع فيه حق الله وهو منعه من الفاحشة وحق نفسه بالمنع من أهله فلا يسهه إضاعة هذه الحقوق» (٥).

وأما المسؤولية الدنيوية، ففي هذه المسألة اختلف العلماء على قولين:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء :

وهم المالكية والشافعية والحنابلة في الراجح عندهم بأن الزوج في هذه الحالة لا يجوز له قتل الرجل الفاعل ولا الزوجة إلا إذ أقام البينة على صدق دعواه.

والبينة عندهم أربعة شهود يشهدون بأنه كان يفعل فاحشة الزنا فعلاً، وفي قول للشافعية بأن البينة في هذه الحالة يكتفى بها بشاهدين فقط، جاء في المغني لابن قدامة (وإن قتل رجلاً وادعى أنه وجده مع امرأته أو أنه قتله دفعاً عن نفسه أو أنه دخل منزله يكابره على ماله فلم يقدر على دفعه إلا بقتله لم يقبل قوله إلا ببينة ولزمه القصاص وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر ولا أعلم فيه مخالفاً، وسواء وجد معه سلاح أو لم يوجد في دار القاتل أو في غيرها وبهذا قال المالكية)(٦).

استدل الجمهور على مذهبهم بالأدلة التالية:

١- بما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة بروايات متعددة من حديث سعد بن عباد وجاء فيه « أن سعد بن عباد الأنصاري قال: يا رسول الله، أرايت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقنته؟ قال رسول الله ﷺ لا، قال سعد: بلى والذي أكرمك بالحق، فقال رسول الله ﷺ: اسمعوا ما يقول سيدكم. وفي رواية عن أبي هريرة أيضاً أن سعد بن عباد قال: يا رسول الله، إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال: نعم(٧).

وجه الدلالة في هذا الحديث برواياته المختلفة، أن الرسول عليه السلام لم يجز لسعد أن يقتل الرجل إلا ببينة، حيث أجابه عليه السلام بلا عندما سأله عن قتل الرجل، وأما إجابة سعد للنبي صلى الله عليه وسلم فهي ليست رداً منه على الرسول ﷺ ولا مخالفة لأمره عليه السلام، وإنما هي إخبار عن حالة الانسان عند رؤيته الرجل عند امرأته، أو إحدى محارمه واستيلاء الغضب عليه فإنه حينئذ يعالجه بالسيف وإن كان عاصياً.

٢- واستدلوا بما رواه مسلم عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس أنه قال ذكر التلاعن عند رسول الله ﷺ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف، فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه وجد مع أهله رجلاً، فقال عاصم: ما ابتليت بهذا إلا لقولي، فذهب به إلى الرسول ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبط الشعر، وكان الذي ادعى عليه أنه وجده عند أهله خذلاً، آدم كثير اللحم، فقال رسول الله ﷺ اللهم بين، فوضعت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجده عندها فلاعن رسول الله ﷺ بينهما(٨).

وجه الدلالة: أن هذا الرجل مع صدق دعواه لم يتم بقتل ذلك الرجل، بل سلك في ذلك الطريقة الشرعية المنصوص عليها بالكتاب العزيز بأن من وجد مع أهله رجلاً فإن الحكم الشرعي إما أن يقيم البينة على صدق دعواه، أو يلاعن زوجته ولا يجوز له القتل بغير بينة.

٣- استدلو أيضاً بما رواه الترمذي عن ابن عباس أن هلال بن أمية كذب امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحاء، فقال رسول الله ﷺ: البينة وإلا حد في ظهرك، قال: فقال هلال: يا رسول الله إذا رأى أحدنا رجلاً على امرأته، أيلتمس البينة؟ فجعل رسول الله ﷺ يقول البينة وإلا حد في ظهرك (٩).

وجه الدلالة في الحديث أن الرسول ﷺ أصرَّ على هلال بإحضار البينة لما كذب زوجته بالزنا، وإلا فإنه سيجلد حد القذف، فكذلك لو قام بقتله، فإنه يحتاج إلى بينة وإلا قتل به.

٤- كذلك استدل الجمهور بالحديث الصحيح (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إسلام، أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس) (١٠).

٥- واستدل الجمهور كذلك على مذهبهم بما روي عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أهل الشام يقال له ابن خيبري وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها معاً، فأشكل على معاوية بن أبي سفيان القضاء فيه فكتب إلى أبي موسى الأشعري يسأل له علي بن أبي طالب عن ذلك، فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالب فقال علي: إن هذا الشيء ما هو بأرضي عزمك عليك لتخبرني فقال أبو موسى كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أن أسألك عن ذلك فقال علي: أنا أبو الحسن إن لم يأت بأربعة شهود فليعط برمته (١١).

وجه الدلالة من هذا الأثر واضح في أنه لا يجوز سفك الدم بمجرد الدعوى، فمن ادعى أنه وجد مع امرأته رجلاً، فعليه أن يقيم البينة على صدق دعواه، وإلا فإنه يعطي لأولياء المقتول للنظر في أمره، فإن رأوا قتله وإلا العفو وعليه الدية في هذه الحالة (١٢). وجه الدلالة أن الأصل في النفس أنها معصومة لا يجوز قتلها أو الاعتداء عليها إلا وفق ما حدده الشارع مع البينة، فكذلك الزاني بالمرأة؛ إذا لم يشهد أربعة شهداء بأنه كان متلبساً بجريمة الزنا، فالأصل أنه، معصوم حتى تقوم البينة على صدق دعوى المدعي.

القول الثاني: يجوز للزوج أن يقتل زوجته ومن يزني بها في حال التلبس، سواء أقامت البينة أم لم تقم ودمهما هدر، قال بهذا القول الحنفية وبعض المالكية وهو قول لابن تيمية ومذهب الجعفرية والإمام الهادي من الزيدية (١٣).

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:

أولاً: روايات حديث سعد بن عبادة وهي:

١- ما رواه البخاري قال: حدثنا موسى، حدثنا أبو عوانة، حدثنا عبد الملك عن وَّارَد كاتب المغيرة عن المغيرة قال: قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: أنعمجون من غيرة سعد؟ لأنا أغير منه والله أغير مني (١٤).

وجه الدلالة في الحديث أنه يفهم من كلام سعد بن عبادة رضي الله عنه، أنه لو وقع له هذا الأمر

لقتل الرجل، يؤكد ذلك أنه لما بلغ النبي ﷺ مقولته قال: «أتعجبون من غيرة سعد؟ فدل على أنه حمد ذلك وأجازه، ولو كان الأمر خلاف ذلك لما سكنت عليه النبي ﷺ وأقره، فدل سكوته على جواز القتل.

٢- واستدلوا أيضاً بحديث أبي هريرة في مسلم «أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري قال: يا رسول الله أرايت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أبقته؟ قال رسول الله ﷺ: لا. قال سعد: بلى والذي أكرمك بالحق، فقال رسول الله ﷺ: اسمعوا ما يقول سيدكم (١٥).

وجه الدلالة في الحديث أن الرسول ﷺ سكت على ما قاله سعد وسكوته ﷺ إقرار لسعد على تلك الغيرة وعلى الفعل الناتج عنها. وبناء عليه يجوز قتله ولا مسؤولية على قاتله في تلك الحالة.

٣- واستدلوا برواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سعد بن عبادَةَ: يا رسول الله، لو وجدت مع أهلي رجلاً لا أمسه حتى آتي بأربعة شهداء قال رسول الله ﷺ: نعم، قال: كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك، فقال رسول الله ﷺ: قال اسمعوا ما يقول سيدكم، أنه لغيرور وأنا أغير منه والله أغير مني (١٦).

وجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أقر سعد إذا قام بقتل الرجل الذي يزني بامرأته تحت وطأة وتأثير الغضب الشديد الذي يتتبعه للغيرة التي أقرها رسول الله ﷺ وسكوت الرسول ﷺ عن إجابته بيان وإقرار، والسكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان وإلا لأوضح له النبي ﷺ عدم جواز ذلك بالقطع والرد عليه.

٤- كذلك استدلو بالرواية الأخرى في مسلم عن المغيرة بن شعبه قال سعد بن عبادَةَ: لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح عنه فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: أتعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا أغير منه والله أغير مني، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا شخص أحب إليه المدحة من الله، من أجل ذلك وعد الله الجنة (١٧).

وجه الدلالة في الحديث إقراره عليه السلام لسعد على تصرفه بالقتل بدافع الغيرة وإخباره عليه السلام بأن الله أغير منه والرسول عليه السلام أغير منه ولأجل الغيرة حرم الله الفواحش حتى لا يعاجل الناس بالعقوبة إذا ارتكبوها.

٥- عن سلمة بن المحبق قال: قيل لأبي ثابت سعد بن عبادَةَ حين نزلت آية الحدود، وكان رجلاً غيوراً أرايت لو وجدت مع امرأتك رجلاً أي شيء كنت صانعاً؟ قال: كنت ضاربهما بالسيف أنتظر حتى أجئ بأربعة إلى ذاك؟ قد قضى حاجته وذهب، أو أقول كذا وكذا فتضربوني الحد ولا

تقبلوا لي شهادة أبداً، قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: كفى بالسيف شاهداً ثم قال: لا، إني أخاف أن يتابع فيها السكران والغيران (١٨).

ثانياً: أحاديث أخرى منها:

١- الحديث المروي عن النبي ﷺ «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد» (١٩).

وجه الدلالة من الحديث أن الضمان يتنافى مع الإذن الشرعي في الدفاع عن العرض وكذلك اشتراط البيئة.

٢- واستدلوا كذلك بما رواه أبو سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الأيمان (٢٠).

وجه الدلالة في الحديث أمر الرسول ﷺ بتغيير المنكر باليد وإذا لم يمكن تغييره إلا بقتله، فعليه أن يقتله بمقتضى ظاهر قول النبي ﷺ.

٣- واستدلوا كذلك بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتأوا عينه) وفي رواية (لو أن رجلاً أطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح) (٢١).

وجه الدلالة في هذه الأحاديث إثبات جواز ضرب عين الناظر إلى المحرم في البيت من قبل صاحب الدار؛ بمجرد النظر والاطلاع فقد أهدر النبي ﷺ عينه، فكيف به لو وجده يزني بامراته فهذا من باب أولى أن يهدر دمه، لأن الزنا -وبلا خلاف- أفحش من النظر إلى العورات، وأشد حرمة.

ثالثاً: الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم ومنها:

روي عن عمر بن الخطاب من رواية سعيد بن منصور: أن عمر كان يوماً يتغدى إذ جاء رجل يعدو، وفي يده سيف ملطخ بالدم، ووراءه قوم يعدون خلفه فجاء حتى جلس مع عمر، فجاء الآخرون فقالوا يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا فقال عمر له: ما يقولون؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني ضربت فخذي امرأتي فإن كان بينهما أحد فقد قتلته، فقال عمر: ما يقول قالوا يا أمير المؤمنين، إنه ضرب بالسيف فوقع في وسط الرجل وفخذي المرأة. فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه، وقال إن عادوا فعده (٢٢).

وجه الدلالة القصة واضحة في الدلالة على أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهدر دم ذلك الرجل الذي وجده الزوج يزني بامراته ولم يسأل عمر رضي الله عنه البيئة.

مناقشة الأدلة:

ناقش الجمهور أدلة الفريق الثاني والقائلين بأنه يجوز له قتل الفاعل دون اثبات ولا شيء عليه بقولهم:

١- الدليل الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من روايات حديث سعد بن عباد في الصحيحين وغيرها من كتب السنة التي ظاهرها معارضة قول سعد بن عباد للنبي ﷺ في جواز قتله، وإقرار النبي ﷺ لغيره سعد، أجاب عنها الفقهاء من وجوه عدة.

٢- أن هذه الأحاديث دالة على وجوب القصاص والقود فيمن قتل رجلاً وجده مع امرأته، لأن الله عز وجل وإن كان أغير من سعد بن عباد كما جاء في الحديث، فإنه أوجب الشهود في الحدود، فلا يجوز لأحد أن يتعدى حدود الله ولا يسقط دماً بدعوى.

وهذا التوجيه لهذه الأحاديث يتفق مع ما جاء في صحيح مسلم في روايته لهذا الحديث عن أبي هريرة «قال سعد: يا رسول الله، لو وجدت مع أهلي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: نعم وقد روى حديث مسلم هذا الإمام أبو داود (٢٣).

٣- إن المقصود من قول سعد بن عباد رضي الله عنه في روايات الحديث المختلفة كقوله «بلى والذي أكرمك بالحق» أو لضربته بالسيف غير مصفح وغيرها ليس رداً لقول النبي ﷺ ومخالفة لأمره، وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل واستيلاء الغضب عليه فإنه حينئذ يعالجه بالسيف.

٤- إقرار النبي ﷺ في الحديث لغيره سعد. وإخباره بأنه غيور، وإن الله أغير منه إقرار لخلق كريم حث عليه الشرع المطهر، وصفة محمودة ينبغي أن يكون عليها كل مسلم لأنها من صفات الحق عز وجل ومن صفات المصطفى ﷺ كما بين في الحديث، لكن هذه الغيرة لا تكون بحال أكثر من غيرة النبي ﷺ وقد أوضح في الحديث برواياته بأنه لا يجوز قتله إلا بالبينة.

٥- قال الجمهور إن الأحاديث التي استدلو بها برواياتها المتعددة تدل على أنه لا يسفك دم بمجرد الدعوى، قال ابن عبد البر: «إن الله حرم دماء المسلمين تحريماً مطلقاً فمن ثبت عليه قتل مسلم وادعى أنه كان يجب قتله لم يقبل منه حتى يثبت دعواه؛ لأنه يرفع بها عن نفسه القصاص، وكذا كل من لزمه حق لا دمي لم يقبل قوله في المخرج منه إلا بينة تشهد له بذلك» (٢٤).

٦- رد الجمهور على الدليل السادس «من قتل دون ماله فهو شهيد» من وجوه عدة.

أولها: إن هذا الحديث عام والأحاديث الأخرى برواية سعد خاصة في الموضوع ومن المتعارف عليه بين العلماء أن الخاص يقدم على العام.

ثانياً: قالوا هذا الحديث في الدفاع الشرعي، الذي يجب أن يكون متناسباً مع الاعتداء، فلا

تستعمل قوة هجومية أكثر مما يستلزم الدفاع بل عليه أن يدفع الأسهل بالأسهل، فإن استرسل الموصول عليه في أفعال الدفاع، فإنه يكون قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي، وتكون الأفعال التي تجاوز بها هذه الحدود المشروعة اعتداءً صادراً منه، يسأل عنه مالم يحمي البيئة على ذلك (٢٥). يقول الزيلعي «إذا أشهر رجل على رجل سلاحاً فضربه الشاهر فقتله، عليه القصاص، لأن الشاهر لما انصرف بعد الضرب عاد معصوماً، كما كان وحل دمه كان باعتباره شهره، فلا حاجة إلى قتله لاندفاع شره بدونه فعادت عصمته، فإن قتله بعد ذلك، فقد قتل شخصاً معصوماً ظلماً فيجب القصاص (٢٦)».

٦- أما استدلالهم بالحديث «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فقالوا في الرد عليه هذا الحديث أيضاً عام كسابقه والأحاديث الأخرى خاصة والخاص مقدم على العام.

وقالوا أيضاً: إن تغيير المنكر يحتاج إلى تدرج؛ لأن المقصود منه هو دفع المنكر وليس عقوبة الفاعل فيدفع بالأسهل، ولا يقدم على القتل إلا إذا امتنع فاعل المنكر عن الترك، فيكون بذلك مضطراً إلى القتل وإشهار السلاح، لكن المتفق عليه أنه لا يجوز أن يبدأ بالقتل (٢٧).

٧- أما استدلالهم بحديث «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم» أجاب عنه الجمهور بقولهم إنه لا يجوز لصاحب البيت دفع الناظر إلا بعد نهي وزجره، وهذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن النظر إلى البيت ربما كان مفضياً إلى النظر للمحرم وسائر ما يقصد صاحب البيت ستره عن أعين الناس.

٨- رد الجمهور على قصة عمر بن الخطاب عندما كان يتغدى إذ جاءه رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدماء من عدة وجوه هي:

أ- أن الأخبار الواردة عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في إهدار دم القاتيل مختلفة وعامة أسانيداً منقطعة (٢٨).

ب- يقول الزرقاني أيضاً لم يصح عن عمر في إهدار دم القاتيل شيء وإنما أهدر دم الذي اغتصب الجارية (٢٩).

ج- وعلى افتراض صحة هذه القصة المروية عن -عمر رضي الله عنه-، فإن أولياء الدم كانوا معترفين بالواقعة وكان ذلك كاف لإسقاط حقهم في المطالبة؛ لأن الواقعة فيها معاناة واعتراف، ولكن إذا لم يكن اعتراف من الأولياء اشترطت الشهادة (٣٠).

د- يمكن القول وعلى فرضية صحة الرواية فهي رأي صحابي يتعارض مع ما صح من الأحاديث السابقة فلا عبرة بها.

القول الراجح في هذه المسألة:

بعد عرض أقوال العلماء في هذه المسألة وأدلتهم ومناقشة أدلة المجيزين للقتل مع عدم قيام البيئة،

فإنني أرى أن الرأي الراجح هو القول الأول، بأنه لا يجوز القتل إلا ببينة. وذلك لقوة أدلة القول الأول وسلامتها من الاعتراض والمناقشة الصحيحة. وهذا الذي يتمشى مع القواعد الشرعية الدالة على التثبت وبالذات في القضايا الكبيرة والخطيرة، التي لها آثار كبيرة على الفرد والمجتمع.

يقول ابن عبد البر «بأنه لا يسفك دم بمجرد الدعوى، وعلى هذا جماعة من الفقهاء، لأن الله تعالى حرم دماء المسلمين تحريماً مطلقاً فمن ثبت عليه قتل مسلم وادعى أنه يجب عليه قتله لم تثبت دعواه، لأنه يرفع بها عن نفسه القصاص، وكذا كل من لزمه حق لأدمي لم يقبل قوله في المخرج منه إلا بينة، تشهد له بذلك» (٣١).

مسألة: وبناءً على هذا الترجيح، فإنه لا بد من بحث المسؤولية الجنائية في حال القتل حال التلبس وذكر أقوال العلماء فيها وهي:

أولاً: الواضح من قول الجمهور بأن القاتل في هذه الحالة يلزمه القصاص ما دام أنه عاجز عن تقديم البينة وبالذات إذا كانت المقتولة هي الزوجة: لأن الشرع المطهر جعل المخرج في حال اتهام الزوجة هو اللعان وليس القتل، فإذا قتل الرجل والمرأة أو أحدهما لزمه القصاص، يقول الإمام النووي: «اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجده قد زنا بامرأته، فقال جمهورهم لا يقبل قوله، بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بينة بذلك، أو يعترف به ورثة القاتل، والبينة أربعة شهود عدول من الرجال يشهدون على الزاني نفسه ويكون القاتل محصناً.

وأما فيما بينه وبين الله تعالى، فإن كان صادقاً فلا شيء عليه، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنا بامرأته وقتله بذلك» (٣٢).

وقال ابن قدامة الحنبلي «وإذا قتل رجلاً وادعى أنه وجده مع امرأته لم يقبل قوله إلا بينة ولزمه القصاص» (٣٣).

ثانياً: إذا استطاع أن يقيم البينة والاعتراف من أولياء المقتول فلا خلاف بين العلماء أن دم المقتول هدر فلا قصاص ولا دية سواء أكان المقتول الرجل أو الرجل والزوجة معاً (٣٤).

يقول ابن تيمية رحمه الله: «ومن رأى رجلاً يفجر بأهله جاز له قتلها فيما بينه وبين الله تعالى، وسواء أكان الفاجر محصناً أو غير محصن معروفاً بذلك أم لا، كما دل عليه كلام الأصحاب وفتاوي الصحابة، وليس هذا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم، بل هو عقوبة المعتدين المؤذين» (٣٥).

ثالثاً: فرق بعض الفقهاء بين كون الزاني محصناً أو غير محصن، فقالوا إن قاتل الزاني المحصن لا قصاص عليه ولا دية، وذلك لأن الزاني المحصن بزناه يصبح مهدر الدم؟ ولما كانت عقوبة الزنا من الحدود والحدود لا يجوز تأخيرها، ولا العفو عنها؛ فإن قتل الزاني المحصن يعتبر واجباً لا بد منه

إزالة للمنكر وتنفيذا لحدود الله تعالى. وهذا قول للحنفية والمالكية والحنابلة (٣٦). أما إذا كان الزاني غير محصن فعقوبته الجلد فقط، فمن قتله حال التلبس فإنه على رأي الجمهور يحتاج إلى بينة، فإن أقام البينة فلا قصاص ولا دية، وإن لم يقم البينة فإن عليه القصاص.

ويرى الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه إذا كان الزاني غير محصن فلا يجوز قتله في حالة التلبس إلا إذا لم يمكن منعه من الجريمة إلا بالقتل، وفيما عدا هذا يعتبر قتل عمد يعاقب عليه بالقصاص سواء كانت هناك حالة استفزاز أو لم تكن؛ لأن الاستفزاز لا يبيح القتل ولأن دفع المنكر لا يبيح القتل إلا إذا كان القتل هو الوسيلة الوحيدة لدفع المنكر (٣٧).

رابعاً: فرق بعض العلماء كالحنفية والشافعية، بين المرأة إذا كانت مطاوعة أو مكرهة على الزنا، فمن رأى رجلاً يزني بامرأته أو إحدى محارمه وهي مطاوعة وقامت الأدلة والقرائن على مطاوعتها جاز له فيما بينه وبين الله تعالى قتلها، أما في أحكام الدنيا، فإن الزوج إذا قام بقتل زوجته أثناء التلبس بالزنا فيجب عليه أن يقيم البينة على صدق دعواه إلا إذا أقام الدليل على أنه قتلها دفاعاً عن العرض ولم يكن لديه وسيلة أخرى غير القتل. وإلا فإنه يقتص منه. وأما إذا كانت مكرهة فلا يجوز له قتلها ويتدرج في دفع المعتدي، فإن لم يندفع إلا بالقتل قتله ولا شيء عليه، وذلك لأن هذا من باب دفع الصائل.

وفي حال الريبة في التصرف كأن يكون موجوداً في البيت أو في فراش واحد وخلاف ذلك من القرائن، فإنها لا تبيح له القتل إلا ببينة ولا يقبل قوله في هذه الحالة بأنه دفاع مشروع لا يمكن دفعه إلا بالقتل. لاحتمال دفعه بوسائل أخرى (٣٨).

الحالة الثانية: قتل الرجل ذات الرحم المحرم منه حال التلبس بالزنا

تحدثت في المبحث السابق عن حالة مفاجأة الرجل لزوجته حال التلبس بالزنا وحكم قتلها، وقاتل الفاعل بها على ضوء الأدلة الواردة في هذه المسألة، وعند الحديث عن مفاجأة الرجل لإحدى محارمه وهي متلبسة بالزنا، لم يفرق جمهور الفقهاء أصحاب القول الأول بين مفاجأة الزوجة ومفاجأة ذات الرحم المحرم، وعليه لا يجوز له قتلها أو قتلها، إلا في اثبات بالبينة، ومستند هذا الرأي الأدلة الشرعية الواردة في عدم جواز القتل إلا بالإثبات بالبينة أو بالإقرار، ومن جهة أخرى فإن الإمام هو المسؤول عن تطبيق الحدود في المجتمع المسلم فإذا قام أي شخص بالقتل فإنه يعتبر مفتاتاً على الإمام، ومتعدياً على حق لبس من حقوقه، وعلى هذا فإذا أن يقيم البينة وإلا يتحمل نتيجة فعله. وسبق وأن رجحت هذا القول لقوة أدلته، ولمنع الناس من التعدي تحت ذرائع وصور قد يدعونها فتعم الفوضى في المجتمع المسلم، وإن الغيرة المحمودة شرعاً لا يجوز بحال أن تتعدى الأحكام الشرعية، التي تأمر بطاعة ولي الأمر.

وأما الرأي الثاني، فهو المعتمد عند الحنفية ومن وافقهم من العلماء وسبق تقديم أدلتهم، التي

يرفعون فيها المسؤولية عن قاتل الزوجة ومن يزني بها، ومثلها ذات الرحم المحرم للأدلة التي ذكروها والتي لا تفرق أيضاً بين الزوجة وذات الرحم المحرم، ويعتبرون ذلك من باب تغيير المنكر الحال، الذي لا يمكن تغييره إلا بالقتل، وهو أيضاً من الغيرة والحماية الشرعية المحمودة، التي أقرها الشارع حماية للأعراض، والبعد عن الفساد، وهي استخدام لحق الدفاع المشروع للاعتداء على حرمة البيوت في دفع الصائل والتخلص من أذاه وشره، وقياس هذا الحكم على من حاول الاطلاع على العورات من نافذة أو ثقب الباب فرماه الداخل أو وخز عينه بعود ففقاً عينه فإنه هدر- جاء في حاشية ابن عابدين «لو كان مع امرأته وهو يزني بها أو مع محرمة وهما مطاوعان قتلها جميعاً»، وقال في البحر، «مفاده الفرق بين الأجنبية والزوجة والمحرم، فمع الأجنبية لا يحل القتل إلا بالشرط المذكور مع عدم الإنزجار وفي غيرها يحل مطلقاً» (٣٩).

ولم يفرق الحنفية في أقوال أخرى بين الأجنبية والمحرم في جواز القتل في حال التلبس بالزنا.

ويرجع هذا القول الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله بقوله «ومن القتل لأجل العرض الذي يسقط القود قتل الرجل ذات الرحم المحرم منه، إذا علم أنها تزني وثبت لديه ذلك، فإذا أعلم الرجل أن ابنته تزني، وقام الدليل لديه على ذلك فقتلها فإنه لا قود عليه في هذه الحالة، لا من ناحية كونه أباًها؛ ولذلك أسقط القود في هذه الإمام مالك وهو الذي أوجب القود في قتل الأب ولده إذا اضجمعه وقتله بالسيف.

وكذلك إذا قتل الرجل أخته لعلمه تعيناً بأدلة تثبت بين يدي القضاء أن أخته تزني، فإنه لا يقاد بها ولادية، لأنه لا عدوان ومثل الأخ ذوو الأرحام الذين يتعمرون بزني ذات الرحم المحرم.

ويقول الشيخ عليه رحمة الله تعالى بأن سقوط القصاص عن ذي الرحم، يكفي فيه العلم الجازم المطابق للواقع عن دليل؛ لأن السبب هو دفع العار، وذلك يبعث عليه العلم، ويجعله في حال عذر وإن لم يكن ذلك حق شرعي ثابت بل لعذر قائم.

ويلاحظ أن قتل القريب لذات الرحم منه له صورتان.

الأولى: أن يقتلها في حال تلبس، وهذا يكون قتلاً بحق، لأنه يراها مع الزاني في حال جريمة مستمرة يجب قطع استمرارها، فإن تعين القتل سبيلاً لذلك لم يكن منه مناص، ويكون القتل بحق، وهو دفاع مشروع عن العرض في هذه الحالة.

الثانية: أن يكون القتل عند العلم ولم يكن حال التلبس، وفي هذه الحالة لا يكون القتل بحق، ولكن يكون القاتل معذوراً للعار الذي يلحقه في استمرار هذه المرأة في غيها (٤٠).

وما يقوي حجة أصحاب هذا القول فيما ذهبوا إليه بجواز قتل ذات الرحم المحرم، أن القرآن الكريم قد حدد العلاقة بين الزوجين في حال الرمي بالزنا بإقامة اللعان بينهما، فإذا اتهم الرجل

زوجته بالزنا وإستطاع أن يقيم البيئة عليها، فلو قتلها فلا شيء عليه حماية لمنزله وعرضه، أو يسلمها بعد ذلك للإمام فإنه سيتولى رجمها لأنها محصنة زنت، ففي كلتا الحالتين فإنها محكوم عليها بالقتل. فهي مهددة الدم، أما إذا لم يستطع أن يقيم البيئة، فإنه في هذه الحالة لايجوز أن يقتلها وعليه أن يلاعن وقد قال الله تعالى «والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين...» (٤١).

وعليه فإن الزوجة الخائنة يسهل تركها وفراقها، لكن ذات الرحم المحرم التي تقيم معه وتتولى معيشتها والإنفاق عليها والسكن معها فهو ملزم بها، لذلك إذا قام بقتل قريبته إذا زنت فهو معذور وأقل ما يمكن أن يحكم له بدراء الحد عنه بالشبهة.

والرأي الراجح من وجهة نظري لكي لايتناقض هذا الحكم مع سابق حيث الأدلة الشرعية هي الأدلة وأقوال العلماء وخلافهم هو كالمسألة السابقة، فإنني أرى عدم جواز القتل في هذا الحالة إلا بالبيئة الحاقاً لحكم هذه المسألة بسابقتها والقاتل في هذا الحالة معتد على حق الإمام في إقامة الحدود. وفتح الباب بالقول بالجواز يؤدي إلى الفوضى في المجتمع المسلم والله تعالى أعلم.

يتفق رأي القانون الأردني مع الرأي الثاني من أقوال علماء الفقه الإسلامي والذين ذهبوا إلى القول بأنه لا مسؤولية على الزوج في حال قتله لزوجته أثناء التلبس، فقد نصت المادة ٣٤٠ الفقرة الأولى من قانون العقوبات الأردني على ذلك «يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر، وأقدم على قتلها أو جرحها أو إيذاها كليهما أو أحدهما».

ويعلل شراح القانون هذا الحكم بالقول بأن العذر المحل يرجع إلى حالة الانفعال النفسية التي يثيرها الوضع في نفس الزوج المخدوع أو القريب المثلوم بحيث يندفع إلى القتل أو الاعتداء تحت تأثير سورة الغضب وفقد ضبط الأعصاب فأساس العذر الاستفزاز العنيف الذي يبعث في أعماق الفاعل للانتقام لشرفه المهان، ولكنه ينبغي أن يكون مفهوماً أن القانون لم يمنح الحق أو يبيح للزوج، أو القريب المثلوم القيام بالقتل أو الاعتداء وبإزالة العقاب في حق الزنا، وإنما منح العذر له -فقط- في فعل ما فعل من جراء المفاجأة المفجعة التي قللت إلى حد خطير قوة الإدراك والتمييز لديه، وكذلك قدرته على السيطرة على أعصابه، فإحالاته إلى إنسان بدائي لا يرى سوى إنزال الضربة القاضية بحق روح بشرية، ولكنها روح تلطخت بالدنس، فأساس العذر إذن هو الاضطراب الذي يلم بالجاني وهو أمام منظر بشع لا يتحملة إنسان شريف محترم حتى وإن كانت أعصابه من حديد، وهذا التعليل يتوافق مع تعليل علماء الشريعة إلى حد كبير، ويتميز التعليل الشرعي بأن القتل هنا من باب تغيير المنكر، فيرون أن قتل الرجل لمن يزني بامرأته وللمرأة على حد سواء في حال التلبس هو تغيير للمنكر باليد وهو واجب على من استطاعه.

ويشترط علماء القانون أن يكون القتل من الزوج أو أحد المحارم ليستفيد من العذر المعفي، فإذا

قام به غير الزوج أو غير المحارم، فإنه مؤاخذ جنائياً بفعلته وهذا يتفق مع رأي جمهور الفقهاء من المسلمين الذين يرون بأن غير الزوج أو أحد المحارم لا يجوز له أن يقدم على القتل حتى وإن كان من باب تغيير المنكر.

فإنه لا بد وأن يتدرج فيه فيبدأ بالأسهل. وهناك رأي آخر للفقهاء يرون بأن الزوج وغيره يستفيد من العذر المحل في هذه الحالة بشرط أن يكون الزاني محصناً في حال التلبس من أجل تغيير المنكر.

وقد توسع شراح القانون في بيان حالات التلبس على النحو التالي:

الحالة الأولى: أن يرى الجاني المشهد الجنسي.

الحالة الثانية: أن لا يرى الجاني المشهد الجنسي، ولكن تقوم دلائل قوية تحمل على الاعتقاد بوقوع فعل الزنا، أي ارتكابه منذ فترة زمنية قصيرة.

الحالة الثالثة: أن لا يرى الجاني المشهد الجنسي ولكن تقوم دلائل قوية تحمل على الاعتقاد بقرب وقوعه.

وبعبارة أخرى يكفي لقيامه أن تكون الزوجة وشريكها في وضع ينذر بسبق وقوع فعل الزنا، أو أنه في سبيل وقوعه، فإذا أوقع القتل في هذه الحالات فإن القاتل سواء أكان زوجاً أو قريباً فإنه معذور ولا يعتبر قاتل عمد (٤٢).

ويتفق هذا الرأي أيضاً مع ترجيح الشيخ محمد أبو زهرة في قتل ذات الرحم المحرم أثناء التلبس بالزنا أو قيام الدلائل القوية على ارتكابها، تلك الجريمة أو حتى في حال قيام الدليل على قرب وقوع الفاحشة وهي مطاوعة لذلك.

الحالة الثالثة: أن تقوم المرأة بقتل الرجل دفاعاً عن عرضها:

١- إذا راود رجل امرأة عن نفسها، ثم حاول إكراهاها على الزنا فدافعت عن نفسها فقتلته فإن دمه هدر لا تقاد به، ولا دية له بلا خلاف بين الفقهاء في هذه المسألة، وذلك لأنه معتد، وقتله يكون بحق؛ فإذا كان الاعتداء على المال يسوغ القتل للدفاع عنه، فأولى الاعتداء على العرض بفعل المحرم يكون مسوغاً للقتل، ودفع المرأة عن نفسها واجب ولا يحل لها أن تتركه يتمن منها، لأن ذلك حرام، فإن مكنته، فقد ارتكبت محرماً قد اضطرها إليه، وترك المحرم واجب، فما يكون سبباً إليه يكون أيضاً واجباً (٤٣). ودليل ذلك من السنة والمعقول وما أثر عن السلف ما يلي:

١- أما السنة:

١- ما رواه مسلم وغيره عن عمران بن حصين قال: قاتل يعلى بن أمية أو ابن أبي أمية رجلاً، فمض أحدهما صاحبه فانتزع يده من فمه فنزع ثنيته فاخصمها إلى النبي ﷺ فقال «أيعض أحدكم

أخاه كما يعرض الفحل لا دية له» (٤٤).

وجه الدلالة في الحديث أن النبي ﷺ أسقط دية أسنان الرجل الذي عض صاحبه أثناء المخاصمة؛ لأنه معتد عليه، فالمرأة التي تقتل من يريد عرضها يجوز لها ذلك من باب أولى، لأن العرض لا سبيل إلى إباحته. ودم الصائل في هذه الحالة هدر.

٢- ما رواه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن فحذفتة بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح» أي ما كان عليك بأس، ولا إثم (٤٥).

٣- وفي رواية أخرى للحديث للإمام أحمد وغيره عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه» (٤٦).

وجه الدلالة في الحديث أن الإطلاع على العورات داخل البيوت يبيح شرعاً لأهل البيت أن يفتقوا عين الناظر، فكيف بالمرأة التي يراد عرضها؟ فلها أن تقتل من أرادها.

٤- ما رواه البخاري وغيره عن سهل بن سعد أن رجلاً اطلع في جحر في باب رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ مدري برجل به رأسه، فقال له لو أعلم أنك تنظر طعنت به في عينك، إنما جعل الإذن من أجل البصر (٤٧).

دل هذا الحديث على وجوب مدافعة الإنسان عن عرضه ويدخل المرأة من باب أولى.

أما الآثار:

١- روى عبد الرزاق أن رجلاً استضاف أناساً من هذيل، فأرسلوا جارية لهم تحتطب فأعجب الضيف فتبعها فأرادها عن نفسها فامتنعت، فعاركها ساعة فانفلتت منه انفلاتة، فرمته بحجر، ففغصت كبده فمات، ثم جاءت إلى أهلها فأخبرتهم فذهب أهلها إلى عمر فأخبروه فأرسل فوجد آثارهما فقال قتيل الله، والله لا يودي أبداً (٤٨).

الأثر واضح الدلالة على أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أهدر دم القتيل الذي قتلته الهذلية دفاعاً عن معرضها حين حاول الاعتداء عليها، وأراد انتهاك عرضها فهو صائل مباح الدم حين صياله، وللمرأة حق الدفاع عن نفسها ولو أدى ذلك إلى قتله، كما حصل، فما كان من عمر رضي الله عنه إلا أن أهدر دمه، وقال قولته المشهورة: قتيل الله والله لا يودي أبداً، فلم يوجب على المرأة قوداً ولا دية.

٢- استدلو أيضاً بما رواه ابن القيم في الطرق الحكيمة: عن الليث بن سعد، قال أتني عمر بن الخطاب يوماً بفتى أمرد، وقد وجد قتيلاً ملقى على وجه الطريق فسأل عمر عن أمره واجتهد فلم يقف له على خبر فشق ذلك عليه، فقال اللهم اظفروني بقاتله، حتى إذا كان على رأس الحول، وجد صبياً مولوداً ملقى بموضع القتيل، فأتني به إلى عمر، فقال ظفرت بدم القتيل إن شاء الله، فدفع

الصبي إلى امرأة وقال: قومي بشأنه وخذي منا نفقته، وانظري من يأخذه منك، فإذا وجدت امرأة تقبله وتضمه إلى صدرها فأعلميني بمكانها، فلما شب الصبي جاءت جارية فقالت للمرأة: إن سيدتي بعثتني إليك لتبعني بالصبي لتراه وترده إليك، قالت: نعم اذهبي به إليها وأنا معك، فلما رآته أخذت تقبله وتضمه إليها، فإذا بها ابنة شيخ من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ فأتت عمر فأخبرته فاشتمل على سيفه، ثم أقبل إلى منزل المرأة فوجد أباه متكئاً على باب داره، فقال له: يا فلان ما فعلت ابنتك فلانة؟ قال: جزاها الله خيراً يا أمير المؤمنين هي من أعرف الناس بحق الله، وحق أبيها، مع حسن صلاتها وصيامها والقيام بدينها، قال عمر: قد أحبيت أن أدخل إليها فأزيدها رغبة في الخير، واحثها عليه فدخل أبوها ودخل عمر معه فأمر من عندها فخرج وبقي هو والمراه في البيت فكشف عمر عن السيف وقال: أصدقيني وإلا ضربت عنقك، وكان لا يكذب فقالت: على رسلك فوالله لأصدقك: إن عجوزاً كانت تدخل عليّ فاتخذها أمّاً، وكانت تقوم من أمري بما تقوم به الوالدة، وكنت لها بمنزلة البنت حتى مضى لذلك حين، ثم إنها قالت: يا بنتي إنه قد عرض لي سفر ولي ابنة في موضع أتخوف عليها فيه أن تضيع، وقد أحبيت أن أضمه اليك حتى أرجع من سفري، فعمدت إلى ابن لها شاب أمرد فهبأته كهينة الجارية، وأتتني به، لا أشك أنه جارية، فكان يرى مني ما ترى الجارية من الجارية، حتى اغتفلني يوماً وأنا نائمة فما شعرت حتى علاني وخالطني، فمددت يدي إلى شفرة كانت إلى جانبي فقتلته، ثم أمرت به فألقي حيث رأيت، فاشتملت منه على هذا الصبي فلما وضعته ألقته في موضع أبيه. فهذا والله خبرهما على ما أعلمتك فقال: صدقت ثم أوصاها ودعا لها وخرج وقال لأبيها: نعمت الابنة ابنتك، ثم انصرف (٤٩).

فالمرأة في هذه القصة اعترفت بأنها قتلت ذلك الأمرد والذي سطا عليها وانتهك عرضها، فهو بذلك صائل لا يمكن دفعه إلا بقتله، فما كان من عمر رضي الله عنه إلا أن أهدر دمه فلم يقتلها به، ولم يأخذ منها عقلاً لأن ذلك الأمرد كان مهدر الدم لاعتدائه على عرضها. يقول الشيخ محمد أبو زهرة تعقيباً على هذه القصة «ولا شك أن هذه القصة غريبة تشبه قصص التسلية، ولكنها على أي صورة تدل على أن المرأة إذا قتلت من يعتدي عليها لا شيء عليها» (٥٠).

٣- واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي في السنن عن عبدالله بن عبيد بن عمير أن رجلاً كان من العرب نزل عليه نفر، فذبح لهم شاة، وله ابتان فقال لأحدهما: اذهبي فاحتطبي، قال: فذهبت، فلما تباعدت تبعها أحدهم فراودها عن نفسها فقالت: اتق الله وناشدته فأبى عليها فقالت: رويدك حتى استصلح لك فذهبت ونام فجاءت بصخرة ففلقت رأسه فقتلته، فجاءت إلى أبيها فأخبرته الخبر فقال: اسكتي لاتخبري أحداً، فهياً الطعام فوضعه بين يدي أصحابه، فقال لأصحابه: كلوا، فقالوا: حتى يجيء صاحبنا فقال: كلوا فإنه سيأتيكم، فلما أكلوا حمد الله وأثنى عليه وقال: إن كان من الأمر كيت وكيت، فقالوا: يا عدو الله قتلت صاحبنا والله لنقتلك به فارتفعوا إلى عمر- رضي الله عنه- فقال: ما كان اسم صاحبكم فقالوا: غفل قال: هو كاسمه وأبطل دمه (٥١).

هذه القصة أيضاً كسابقاتها واضحة الدلالة على وجوب دفاع المرأة عن نفسها إذا أرادها رجل، فإذا قامت بقتله فإن دمه هدر، لأن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهدر دمه، مما يؤكد ماذهب إليه جمهور الفقهاء بأن المرأة إذا قتلت رجلاً يريد عرضها فإنها لا تقاد به ولا دية له.

أما المعقول، فإن الواجب دفع الضرر عن النفس بأي وجه يندفع به، فإذا نتج عن ذلك الدفع قتل أو قطع أو جرح فلا شيء على الدافع لأنه إنما دفع الظلم عن نفسه، وهذا من أوجب الواجبات بحق المرأة، لأن العرض لا سبيل إلى إباحته وهو أهم من المال.

وبناء على ماسبق وما أوردناه من الأدلة فإن المرأة إذا قامت بقتل من يراودها عن نفسها أو يحاول اغتصابها فإن دمه هدر لا قصاص ولا دية ولا كفارة فيه. فترتفع بذلك المسؤولية الجنائية عن المرأة المراد الاعتداء عليها. وذلك باعتبار فعلها دفاعاً شرعياً واجباً.

رأي القانون في قتل المرأة للرجل الذي يريد الاعتداء على عرضها:

لا يوجد نص خاص في القانون الأردني لمعالجة هذه القضية، بل جاءت معالجتها بشكل عام في باب الدفاع الشرعي والذي أوضحته المواد ٦٠ و ٣٤١ من قانون العقوبات، وجاء من المادة ٣٤١ «تعد الأفعال التالية دفاعاً مشروعاً، فعل من يقتل غيره أو يصيبه بجراح، أو بأي فعل مؤثر دفاعاً عن نفسه، أو عرضه أو نفس غيره، أو عرضه» وهذا المعنى أكدته المادة ٦٠ من القانون نفسه.

وقيد المشرع الأردني في هذا الحق بالشروط التالية:

- ١- أن يقع الدفع حال وقوع الاعتداء.
- ٢- أن يكون الاعتداء غير محقق.
- ٣- أن لا يكون في استطاعة المعتدي عليه التخلص من هذا الاعتداء، إلا بالقتل، أو الجرح. (٥٢).

وتتفق المعالجة الشرعية عند الفقهاء مع رأي القانون الوضعي في تكيف الدفاع الشرعي وأنه يجب الدفاع عن العرض، فإذا قامت المرأة أو أحد محارمها أو أي غيور على عرضها من قتل الصائل عليها، جاز له أن يقتله وتسقط عنه المسؤولية الجنائية لأنه قام بفعل واجب عليه.

كذلك يتفق رأي الفقهاء المسلمين مع رأي علماء القانون على الشروط التي تبيح القتل في حال دفع الصائل وبدون أي خلاف يذكر بينهما (٥٣).

المطلب الثاني: القتل في غير حال التلبس

وفيه الحالات التالية:

الحالة الأولى: قتل الزوجة لانتهاكها بالزنا.

لا خلاف بين العلماء في أن الزوج إذا رمى زوجته بالزنا في غير حال التلبس فإنه لا يجوز له قتلها، بل الواجب بحقه في هذه الحالة اللعان، وذلك لورود الأدلة بالكتاب والسنة والإجماع (٥٤).

أما الكتاب، فاستدلوا بقوله تعالى ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن غضب الله عليه إن كان من الكاذبين ويدري عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ سورة النور، آية ٦-٩.

وجه الدلالة في الآية أن الله سبحانه وتعالى بين لمن يرمي زوجته بالزنا ولم يستطع أن يقيم البينة، أن عليه أن يلاعنها ولا يجوز له قتلها، لأن طريقه ووسيلته لفراقها هي باللعان لا بالقتل، فيحلف بالله أربع مرات إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وتحلف الزوجة أربع مرات أنه من الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيسقط عنها حد الرجم. وباللعان يسقط عن الزوج حد القذف ويفرق بينهما، وشرعية اللعان هي من أجل حل الخلاف الحاصل بين الزوجين في حال رمي الزوج لزوجته بالزنا فلو جاز له قتلها لما شرع اللعان.

الأدلة من السنة:

١- ما رواه البخاري عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره. أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له: يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ماسمع من رسول الله ﷺ فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر: فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم لعويمر: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها، فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ وسط الناس فقال: يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها، قال سهل فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر: كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً، قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين (٥٥).

وجه الدلالة في الحديث: أن السائل سأل عن قتلها أو عدمه في حال الاتهام فكان الجواب نزول آيات اللعان مما يدل على عدم جواز القتل في حال اتهام الزوج لزوجته.

٢- واستدلوا كذلك بما رواه البخاري أيضاً عن سعيد بن عفير حدثني الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي ﷺ

فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف، فأتى رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً، فقال عاصم: ما ابتليت بهذا إلا لقولي، فذهب به إلى النبي ﷺ عليه وسلم فآخبر بالذي وجد عليه امرأته، وكان ذلك الرجل مصفراً، قليل اللحم، سبط الشعر، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خدلاً كثير اللحم، فقال النبي ﷺ: اللهم بين، فجاءت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته، فلاعن النبي ﷺ بينهما. قال رجل لابن عباس في المجلس: هي التي قال النبي ﷺ لو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذه؟ فقال: لا، تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء، قال أبو صالح وعبدالله بن يوسف «آدم خدلاً» (٥٦).

وجه الدلالة من الحديث تفيد أن الرجل إذا رمى زوجته بالزنا ولم يكن لديه بينة، فإنه لا يجوز له قتلها، بل الواجب بحقه أن يلاعن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث مع هذا الرجل.

٣- واستدلوا أيضاً بما رواه مسلم في صحيحه عن سعيد بن جبيرة قال سئلت عن المتلاعنين في امرأة مصعب، أيفرق بينهما؟ قال فما دريت ما أقول، فمضيت إلى منزل ابن عمر بمكة فقلت للغلام استأذن لي قال إنه قائل فسمع صوتي قال ابن جبيرة قلت نعم قال: ادخل فوالله ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة، فدخلت فإذا هو مفترش برذعة متوسد وسادة حشوها ليف، قلت أبا عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينهما؟ قال سبحانه الله، نعم إن أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان، قال: يا رسول الله أرايت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك، قال فسكت النبي ﷺ فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور... الحديث (٥٧).

٤- كذلك استدلووا أيضاً بما رواه مسلم حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال إنا ليلة الجمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار فقال: لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه وإن سكت سكت على غيظ، والله لا سألن عنه رسول الله ﷺ فلما كان في الغدأتى رسول الله ﷺ فسأله فقال لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه، أو سكت سكت على غيظ، فقال اللهم افتح، وجعل يدعو فنزلت آية اللعان، «والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن» فابتلي به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول الله ﷺ فتلاعنا فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ثم لعن الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، فذهبت لتلعن فقال لها رسول الله ﷺ مه فأبت فلعنن فلما أدبرا قال لعلها أن تحيي به أسود جعداً فجاءت به أسود جعداً (٥٨).

٥- واستدلوا كذلك بما رواه مسلم عن هشام عن محمد قال سألت أنس بن مالك وأنا أرى أن عنده منه علماً، فقال إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء، وكان أخا البراء بن مالك

لأمه وكان أول رجل لاعن في الإسلام قال فلاعنهما، فقال رسول الله ﷺ أبصروها فإن جاءت به أبيض سمطاً قضى العينين فهو لهلال بن أمية، وإن جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين فهو لشريك بن سحماء، قال من المصدر فأثبت أنها جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين (٥٩).

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة تفيد بأن الرجل إذا ابتلي بمصيبة خيانة زوجته ولم يكن لديه بينة، فإن الحكم الشرعي لحل هذا الإشكال ليس الاحتكام إلى السلاح وقتلها، بل الواجب أن يلاعن ويفارقها بسبب تلك الخيانة. ومنطوق ومفهوم تلك الأحاديث يفيد بأن الرجل إذا أقدم على قتل الزوجة في هذه الحالة، فإنه مسؤول جنائياً ويعتبر قاتل عمد ما لم يقم البينة على صدق دعواه، يؤكد ذلك بعض روايات الحديث التي صرحت بالقتل «إذا قتل قتلتموه».

رأي القانون في قتل الرجل لزوجته لاثباتها بالزنا:

لا يوجد نص قانوني صريح يعالج هذه القضية وبناءً عليه، فإنها تعالج بالمادة رقم ٣٢٦ من قانون العقوبات الأردني على أن القتل في مثل هذه الحالة يعتبر قتل عمد... ونص المادة «كل من قتل إنساناً قصداً عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة» (٦٠).

ونلاحظ بأن هذه المادة نصت على أن المقتول يجب أن يكون إنساناً حياً، وقت وقوع الجريمة عليه ولم تفرق، أو توضح من هو ذلك الإنسان، فينطبق على من يقوم بقتل الزوجة للثمة، وهذا الرأي متفق مع الرأي الشرعي الذي سبق إيضاحه من أن القتل لمجرد التهمة يعتبر قتل عمد تعاقب الشريعة الإسلامية عليه بالقصاص فالمسؤولية الجنائية كاملة على الزوج في هذه الحالة، ويتحملها على رأي الشرع والقانون على حد سواء.

الحالة الثانية: أن تكون المرأة غير محصنة «بكرًا» أو لا زوج لها .

إذا ادعى على المرأة غير المحصنة بأنها زنت فيجب شرعاً إثبات هذه الدعوى. ليطبق بحقها الحكم الشرعي. المنصوص عليه، ووسائل إثبات الزنا في الشرع المطهر هي:

أولاً: الشهادة: من المتفق عليه أن الزنا لا يثبت إلا بشهادة أربعة شهود، وهذا إجماع لا خلاف فيه بين أهل العلم لقوله تعالى: ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾ النساء ١٥، وقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ (النور ٣) وقوله تعالى: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾ سورة النور، آية ١٣.

ولقد جاءت السنة مؤكدة لنصوص القرآن ومن ذلك أن سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ: «أرايت لو وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء» فقال النبي ﷺ: نعم.

وفي الحديث الآخر عن النبي ﷺ أنه قال لهلال بن أمية لما قذف امرأته بشريك بن سحماء البينة

وإلا حد في ظهرك» وفي رواية البينة أربعة شهداء وإلا حد في ظهرك(٦١).

من هذه الأدلة يتبين لنا مدى العناية الفائقة التي أحاطت بالشرع المطهر بها قضايا العرض؛ لما لذلك من أثر على المجتمع المسلم بشكل عام وعلى من اتهم بالزنا بشكل خاص. إذ أن المجتمع العربي قبل الإسلام وبعده يتعامل مع هذا الموضوع الحساس بكل أهمية؛ من هنا تشدد الشرع في وسيلة الإثبات حتى لا تكون أعراض المسلمين عرضة للحديث بغير تثبت. وحتى لا تكون الغيرة المجردة عن الشرع المطهر طريقاً لارتكاب الجرائم بغير تبرير لا يقره الشرع ولا العقل ولا العرف الصحيح.

ثانياً: الإقرار: يثبت الزنا بإقرار الزاني وهو الاعتراف الصريح من البالغ العاقل بأنه ارتكب جريمة الزنا، بغير إكراه. واشترط بعض العلماء تكراره حتى يكون صحيحاً. قياساً على الشهادة، والإقرار حجة قاصرة شرعاً أي لا يتعدى أثره إلى غيره، فيقتصر أثر الإقرار على المقر نفسه، ويؤخذ بمقتضى الإقرار لأن الإنسان غير متهم على نفسه والدليل على ذلك حديث جابر الأسلمي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فقال يا رسول الله: إني زني فقال «أبك جنون؟» قال: لا، قال: «أحصنت» قال: نعم، فقال النبي ﷺ: اذهبوا به فارجموه، قال ابن شهاب فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول فكنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فأدركناه في الحرة فرجمناه(٦٢).

وكذلك اعتراف الغامدية والحديث في صحيح مسلم باعترافها بالزنا وأمرها النبي ﷺ أن تذهب حتى تضع ما في بطنها وكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال فأتى النبي ﷺ فقال قد وضعت الغامدية فقال: إذا لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه فردها النبي ﷺ حتى تفظمها، فلما فظمتها أتت النبي ﷺ وفي يده كسرة من الخبز، فقالت: هذا يا نبي الله قد فظمته وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها.

الأدلة توضح بأن إقرار الإنسان بالشروط الشرعية للمقر يعتبر واحداً من وسائل الإثبات، لأن الإنسان غير متهم على نفسه بالكذب فيثبت الزنا بإقراره واعترافه على نفسه.

ثالثاً: إثبات الزنا بالقرائن الدالة عليه، وقرائن إثبات الزنا هي:

١- ظهور الحمل:

إذا ظهر الحمل من المرأة التي لازوج لها. ولم تظهر عليها علامات الإكراه. فهل يعد هذا الحمل قرينة على إثبات الزنا؟. اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول:

قول المالكية وقول الحنابلة وبعض الإمامية وابن تيمية وابن القيم وبعض الفقهاء، أن الزنا يثبت بقرينة الحمل وأنه يجب على المرأة الحد (٦٣).

استدلوا على ذلك بما يلي:

١- ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال عمر: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف، قال سفيان: كذا حفظت ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده» (٦٤).

وجه الدلالة في الحديث أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- اعتبر الحمل من العلامات الدالة على ثبوت الزنا الموجب للرجم، وهذا يدل على مشروعية الأخذ بالقرينة في إثبات حد الزنا الموجب للرجم.

٢- كذلك استدلوا بما روي عن علي -رضي الله عنه- أنه قال: «يا أيها الناس إن الزنا زنا سر وزنا علانية، فزنا السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرجم، وزنا العلانية أن يظهر الحمل أو الاعتراف فيكون الإمام أول من يرمي» (٦٥).

وجه الدلالة أن علياً كرم الله وجهه اعتبر الحمل دليلاً على زنا العلانية؛ لذلك يجب به الحد.

٣- وبما رواه أبو داود والترمذي عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع عليها في سواد الصباح وهي تعمد إلى المسجد بمكروه على نفسها، فاستغاثت برجل مر عليها وفر صاحبها ثم مر عليها ذوو عدد، فاستغاثت بهم فأدركوا الرجل الذي كانت استغاثت به فأخذوا وسبقهم الآخر فجاءوا به يقودونه إليها فقال: أنا الذي أغتشتك، وقد ذهب الآخر، قال فأتوا به نبي الله ﷺ - فأخبرته أنه الذي وقع عليها، وأخبره القوم أنهم أدركوه يشتد، فقال إنما كنت أغتشتها على صاحبها، فأدركني هؤلاء، فأخذوني، فقالت كذبت هو الذي وقع علي، فقال النبي ﷺ انطلقوا به فارجموه» فقام رجل من الناس فقال: لا ترجموه، وارجموني، فانا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع الثلاثة عند رسول الله ﷺ الذي وقع عليها، والذي أغاثها، والمرأة فقال: «أما أنت فقد غفر الله لك» وقال الذي أغاثها قولاً حسناً، فقال عمر: ارجم الذي اعترف بالزنا فأبى رسول الله ﷺ فقال: لأنه قد تاب إلى الله» (٦٦).

وجه الدلالة:

إن النبي ﷺ أمر برجم المغيث اعتماداً على القرينة الظاهرة، فهذا الرجل أخذ وهو يشتد، وشهدت المرأة بأنه هو الذي فعل بها واقترب منها وادعى أنه كان مغيثاً، ومع هذا أمر الرسول -صلى الله عليه وسلم- بإقامة الحد عليه، بالظن الراجح وهو قرينة. وكذلك المرأة التي ظهر حملها ولا زوج لها تؤخذ بالقرينة الظاهرة وهي الحمل.

رابعا: استدلوا بالمعقول بقولهم إن اعتماد قرينة الحمل في المرأة غير المتزوجة لإعمال لأمر ظاهر،

لا يكذبه واقع الحال. والاحتمالات الواردة عليه هي كالا احتمالات الواردة على بينة الشهود، فيحتمل أن يكذب الشهود، بل ويحتمل أن يكذب الإنسان في إقراره من هنا كان إعمال القرينة الظاهرة الواضحة أولى من إهدارها.

القول الثاني:

جمهور الفقهاء وهم الحنفية والشافعية والحنابلة في القول الراجح والظاهرة أن القرينة لا يعتد بها في إثبات الحد. فلا بد من الإعتداد على البيّنات الشرعية الشهادة أو الإقرار، في إثبات حد الزنا (٦٧).

استدلوا على مذهبهم بما يلي:

١- قوله عليه الصلاة والسلام لو كنت راجماً أحداً بغير بينة رجعت فلاتة، فقد ظهر منها الريبة في منطقها وهيئتها ومن يدخل عليها» (٦٨).

وجه الدلالة في الحديث أن الرسول ﷺ قصر إقامة الحد على من ثبت عليه ارتكاب الجريمة ببينة، والمرأة المقصودة ظهرت عليها أمارات سوء.

٢- ماروى عن ابن عباس مرفوعاً «ادروا الحدود بالشبهات» (٦٩).

وجه الدلالة أن ظهور الحمل وحده ليس كافياً في إثبات الجريمة؛ لأن احتمال الشبهة وارد، كان تكون مكروهة مثلاً أو مضطرة أو زنا بها وهي نائمة، من هنا فإن احتمال الشبهة قائم فيدراً الحد.

٣- كذلك استدلوا بقوله عليه السلام «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة» (٧٠).

وجه الدلالة كالحديث السابق احتمال الشبهة وارد وظهور الحمل وحده ليس دليلاً قاطعاً على ارتكاب جريمة الزنا لورود الاحتمال على ذلك.

٤- كذلك استدلوا بما رواه عبد الرزاق بسنده عن طارق بن شهاب قال: بلغ عمر أن امرأة متعبدة حملت، فقال عمر: أترأها قامت في الليل تصلي فخشعت فسجدت فأتاها غاوٍ من الفواة ففحش بها فحدثته بذلك فخلى سبيلها (٧١).

وجه الدلالة أن عمر بن الخطاب لم يقم الحد على تلك المرأة لوجود الشبهة.

٥- ما رواه عبد الرزاق بسنده أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر في أن امرأة أتاها رجل وهي نائمة، فقالت إن رجلاً أتاني وأنا نائمة فوالله ما علمت حتى قذف في مثل الشهاب، فكتب عمر تهامية تنومت قد يكون مثل هذا وأمر أن يدراً عنها الحد (٧٢).

وجه الدلالة أن عمر رضي الله عنه لم يحد المرأة مع أن زناها ظاهر بحملها، ومع ذلك أسقط عنها عمر رضي الله عنه الحد. للشبهة ولو كان الحمل كافياً للدلالة على الحد لما أسقطه عنها رضي الله عنه.

وفي رواية أخرى أن عمر رضي الله عنه أتى بامرأة حبلى في الموسم وهي تبكي فقالوا: زنت، فقال عمر: مايبيك، فإن المرأة ربما استكرهت على نفسها بفعلها ذلك، فأخبرت أن رجلاً ركبها نائمة، فقال لو قتلت هذه خشيت أن يدخل ماين هذين الأخشيين النار وخلي سيلاً (٧٣).

وجه الدلالة أن عمر بن الخطاب أسقط الحد عن هذه المرأة لأنها كانت مكرهة على الزنا والمفهوم من كلامها أنها كانت متزوجة بدليل أن عمر أوضح بأن عقوبتها القتل فدرأ عنها الحد للشبهة؛ ولأن قرينة الحمل لا تقوى أن تكون دليلاً على الزنا، لورود الاحتمال.

مناقشة الأدلة: ناقش الجمهور أدلة أصحاب القول الأول.

أولاً: حديث عمر رضي الله عنه

١- معارض بما روي عن عمر رضي الله عنه في أكثر من رواية وروت عنه إنه أسقط الحد عن المرأة الزانية للشبهة والاحتمال. كما أوضحنا في الآثار المروية عنه.

٢- إن قول عمر لا يثبت به مثل هذا الأمر العظيم الذي يفضي إلى هلاك النفوس، وكونه قاله في مجتمع من الصحابة ولم ينكر عليه لا يستلزم أن يكون إجماعاً لأن الإجماع السكوتي أمر مختلف فيه، والإنكار في مسائل الإجهاد غير لازم للمخالف، يتأكد ذلك إذا ما عرفنا أن القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو معروف بأن له مهابة في الصدور.

٣- إن كلام أمير المؤمنين يمكن توجيهه على أن الحمل الذي يصاحبه الاعتراف كما حدث للغامدية، أما الحمل بدون اعتراف؛ فإنه لا يكون دليلاً كافياً على فعل الفاحشة بل احتمال الحمل بوسائل غير الزنا واردة.

٤- تناول الإمام الطحاوي هذا الحديث بقوله «المراد أن الحمل إذا كان في الزنا وجب فيه الرجم، ولا بد من ثبوت كونه في زنا» (٧٤).

أما الدليل الثاني: المروي عن علي بن أبي طالب أنه قال الزنا زنا إن فردد عليه بقوله الطحاوي حيث تناول هذا الأثر بقوله «المراد أن الحمل إذا كان من الزنا وجب فيه الرجم ولا بد من ثبوت كونه من زنا».

أما الدليل الثالث: الحديث الذي رواه أبو داود. والترمذي عن علقمة بن وائل في المرأة التي وقع عليها الرجل في سواد الصبح.

اعترض عليه الجمهور بقولهم كيف يأمر رسول الله ﷺ بـرجم المغيب من غير بينة ولا إقرار، ثم إن الرسول ﷺ لم يتأكد أن هذا الرجل محصن أو غير محصن. يؤكد هذا الاضطراب في الحديث أن الرسول ﷺ أسقط الرجم عن الفاعل الحقيقي بعد اعترافه إذ كيف يسقط الحد بعد الاعتراف (٧٥).

أما الدليل العقلي الذي استدلوا به من اعتماد القرينة في الحمل إعمال لأمر ظاهر أجاب عنه الجمهور بقولهم بأن الحمل ليس بالضرورة أن يكون ناتجاً عن زنا، بل احتمال أن ينقل ماء الرجل للمرأة أو يكون بالمواقعة دون الفرج فلا يسمى هذا زنا، بل هذا في الجرائم التقريرية.

ناقش أصحاب المذهب الأول الجمهور.

١- قالوا عن الحديث الأول الذي استدلوا به هذا حجة للمجيزين لا للمانعين وذلك أن النبي ﷺ قد امتنع عن الرجم بالقرائن التي ظهرت على المرأة لأنها قرائن ضعيفة غير كافية لإثبات الحد. فليس من ضمن تلك القرائن الحمل، وإنما ذكر في الحديث ما نصه «فقد ظهر منها الرية في منطقها وهيئتها ومن يدخل عليها...» الحديث.

٢- حديث ادروا الحدود بالشبهات. قالوا هذا الحديث حديث ضعيف. وقيل: إنه موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وعلى فرض صحته، فإنه لا معارضة بين الإثبات بالقرائن وبين درء الحدود بالشبهات، فالقرينة الضعيفة تعتبر شبهة يدرأ بها الحد. وكذلك إذا ادعى المتهم شبهة ظاهرة تدرأ بها الحد. أما القرينة الظاهرة فلا يدرأ فيها الحد.

٣- أما الآثار المروية عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ففي الحالة الأولى أن المرأة نائمة. وهذه مرفوع عنها التكليف. والثانية مكرهة وهي كذلك مرفوع عنها التكليف، وهذا واضح لا إشكال فيه. في حالة حصول الزنا أو حصوله طوعاً فإذا كان هناك مثلاً احتمال بأن الحمل كان نتيجة وطء بإكراه أو بخطأ وجب درء الحد، وإذا كان هناك احتمال بأن الحمل حدث دون إيلاج لبقاء البكارة امتنع الحد. إذ قد تحمل المرأة من غير إيلاج بأن يدخل ماء الرجل في فرجها إما بفعلها، أو بفعل غيرها، أو نتيجة وطء خارج الفرج. وعليه، فإن ظهور الحمل ليس بالضرورة أن يكون دليلاً قاطعاً على الزنا كما يفهمه كثير من الناس، ونظرة جمهور الفقهاء وأدلتهم فيها تصويب لكثير من الأعراف الاجتماعية الخاطئة التي تأخذ المرأة بالشبهة دون مراعاة لظروف الجريمة والسؤال عن الأسباب والمسيبات (٧٦).

رد الجمهور على ما ورد على أدلتهم من اعتراضات:

رد الجمهور على قول الفريق الأول بأن أحاديث درء الحد بالشبهة أحاديث ضعيفة بقولهم إن هذه الأحاديث وردت من طرق أخرى أقوى بعضها بعضها وأصحها حديث سفيان الثوري عن عاصم عن

أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال «ادرؤا الحدود بالشبهات، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم» روي عن عمر موقوفاً وروي منقطعاً، وروي عن معاذ موقوفاً قال الحافظ واسناده صحيح وفي سند أبي حنيفة للحارثي في طريق مقسم عن أبي عباس مرفوعاً بلفظ «ادرؤا الحدود بالشبهات». كل هذه الروايات على اختلافها تقوي هذا الحديث فيصلح بعدها للإحتجاج وقد تلقاه العلماء بالقبول وعملوا به جميعاً وتلقى العلماء الحديث بالقبول يعتبر تصحيحاً له وإن كان فيه مقال (٧٧).

ورد الجمهور كذلك على اعتراضهم على الآثار التي رويت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إسقاط الحد عن المرأة التي زنت في أكثر من موضع .

قالوا: إن أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- أسقط عنها الحد، حتى لا يقتل أحد في غير بيته، كالإقرار، أو الشهادة، وفي ذلك دليل على تركه للقرائن وعدم العمل بها في إثبات الحدود، ويؤكد ذلك قصة ماعز عندما جاء معترفاً بالزنا فقال له رسول الله ﷺ لعلك رأيت في منامك، لعلك استكرهت إلى غير ذلك من الألفاظ (٧٨).

وبعد هذه المناقشة والردود. يتبين لي والله أعلم رجحان قول الجمهور بأن الحمل لا يدل بالضرورة على الزنا وذلك لما يلي:

١- إن الحمل دلالة ظنية يتطرق إليها الاحتمال فظهور الحمل في المرأة من المحتمل أن يكون من الزنا، ويحتمل أيضاً أن لا يكون من زنا، كما لو وطئت بشبهة أو إكراه. أو نتيجة لخطأ غير مقصود. بل واحتمال أن يكون دون حصول واقعة بين رجل وامرأة كما لو حدث نقل ماء الرجل للمرأة مثلاً.

٢- إن إثبات المرأة بأن حملها قد تم بطريق الإكراه أو وطء فيه شبهة أو نحو ذلك تكليف بما يشق على المرأة، فقد لا تجد الشهود في الزمان والمكان الذي استكرهت فيه، وقد يمنحها خوفاً من الفضيحة من الاستغاثة والتعلق بمن اعتدى على عرضها فلا يعتبر حملها في هذه الأحوال دليلاً على زناها.

يترجح لي والله أعلم قول جمهور الفقهاء بأن الحمل ليس دليلاً قاطعاً على الزنا، بل هو قرينة تقبل الدليل العكسي، فيجوز إثبات أن الحمل حدث في غير زنا ويجب درء الحد عن الحامل؛ لأن احتمال الشبهة أقوى.

القرينة الثانية زوال غشاء البكارة.

البكارة بالفتح هي الجلدة التي على قبل المرأة وتسمى عذرة، والعذراء هي التي لم تفتض، والبكر هي التي لم يمسسها الرجل، ويقال للرجل بكر إذا لم يقرب النساء ومنه حديث «البكر بالبكر جلد مائة ثم نفى سنة» (٧٩).

والبكاية -كسائر أجزاء الجسد- معرضة لأن تصاب بتلف كلي أو جزئي نتيجة حادث مقصود أو غير مقصود، بسبب آفة سماوية أو بسبب تصرف إنساني، وقد يكون هذا التصرف في ذاته معصية وقد لا يكون.

وقد نشأت أعراف وتقاليد اجتماعية تعطي كثيراً من الأهمية والاعتبار لوجود هذا الغشاء في الفتاة البكر، وتجعله دليلاً على عفتها، وتجعل تمزيقه قبل الزواج عنواناً على فسادها، ويترتب على ذلك من ردود الفعل من أهل الفتاة والناس مانحن بصدد معالجته وقد يصل بهم الأمر في كثير من الأحيان إلى قتل الفتاة لأنها متهمه وغير محافظة عملاً بسوء الظن والشك الثابت بالدليل حسب رؤيتهم مما ينتج عنه تدمير الأسرة وإيقاع الأذى بتلك الفتاة، ونحن نتوقف عند هذه المسألة المهمة لبيان الحكم الشرعي هل مجرد زوال البكاية فيه دلالة على وقوع الزنا.

من الواضح أن المرأة المتزوجة التي سبق لها الزواج كالمطلقة والأرملة لا تتعرض لمثل تلك المؤاخذة الاجتماعية والعرفية مهما ارتكبت من الفاحشة ما دامت البيّنات الشرعية قاصرة عن إثبات ما ارتكبت، ولا شك في أن تحقيق العدالة بين الناس، أمام القانون الإسلامي مقصد شرعي، إلا ما ثبت استثناءه بدليل شرعي معتبر.

وليس في الشرع ولا فيما قرره الفقهاء ما يدل على زيادة الوسائل التي تثبت بها جريمة الزنا في حق الفتاة البكر.

وقد ذكر الدكتور محمد نعيم ياسين في بحثه رتق البكاية اجماع الفقهاء على أن الزنا لا يثبت بمجرد اكتشاف زوال بكارة المرأة، لتعدد أسباب هذا الزوال، فإن لم يقترن باعتراف أو شهادة أو حبل لم يكن فيه أي دلالة على ارتكاب الفاحشة، ولا يترتب عليه أي عقوبة (٨٠).

ويرى الفقهاء التساوي في وسائل الإثبات في جريمة الزنا بين الرجل والمرأة من حيث الجملة في إقامة الحد عليه. والإستثناء الوحيد ما ناقشته في المبحث السابق في الحمل وقد رجحت مذهب جمهور الفقهاء القائل بأن الحمل ليس دليلاً ثابتاً شرعاً على وقوع جريمة الزنا؛ لاحتمال أن يحصل بوسائل غير الزنا والمواقة (٨١).

والمفروض في مجتمع يدين بالإسلام ويحكم قيمه وأخلاقه وموازينه، أن لا يتهم شخصاً بأدلة أو بقرائن لا يراها الشرع ولا يقيم لها وزناً.

هذا هو التحكيم الاجتماعي لشرع الله تعالى، ينبغي أن يكون مكماً للتحكيم القانوني والقضائي؛ لذلك الشرع ومتناسقاً معه، ولا يكون الحكم بشرع الله كاملاً إلا بذلك، أي يجعل الأعراف والتقاليد والمؤاخذات الاجتماعية على أي تصرف تبعاً للمناهج والمؤاخذات الشرعية التي تتمثل فيما يصدره القضاء وينفذه السلطان من الأحكام، فإذا ما قامت أعراف وتقاليد اجتماعية مغايرة للقانون الإسلامي كان ذلك انحرافاً في المجتمع، ينبغي تصحيحه بالتوعية الإسلامية من جهة. وعدم

ترتيب أي آثار شرعية عليه من جهة أخرى، ومن جهة ثالثة ينبغي حماية المتضررين من هذا الانحراف الاجتماعي، الذين يؤاخذون بما لم يؤاخذهم به الله تعالى، في الدنيا على الأقل، ويحتملون من المضايقات بسبب مالم يحملهم الشرع.

إن الشريعة - كما تقدم - لا ترتب على المرأة التي يظهر تمزق بكارتها أي عقوبة في الدنيا، إذا لم يقرن ذلك باعتراف منها أو شهادة عدول أربعة عليه، ومع ذلك، فإن طائفة من مجتمعنا تعاقب هذه المرأة بعقوبات تفوق شدتها أحياناً ما يعاقب به الشرع امرأة ثبت عليها الزنا بالوسائل الشرعية، فتكون سبباً في تدمير حياتها الزوجية أحياناً، أو في حرمانها من الزواج أحياناً، وقد يصل الأمر إلى ازهاق روحها، فتكون هذه المجتمعات بذلك قد نصبت نفسها قاضياً ظالماً يحكم بمالم يأذن به الله عز وجل وبناء على قرائن لا يعترف بها الشرع الحنيف.

الأدلة على عدم جواز قتل البكر إذا زنت:

أولاً: تقدير العقوبة الشرعية لهذه الجريمة وهي الجلد.

لا خلاف بين العلماء على أن حد الزاني البكر سواء أكان ذكراً أم أنثى هو الجلد مائة جلدة مستدلين على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع.

والدليل من الكتاب قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ سورة النور، آية ١.

١- حديث مسلم عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم.

وفي رواية مسلم أيضاً عن عبادة بن الصامت قال كان نبي الله ﷺ إذا أنزل عليه تريد له وجهه قال فأنزل عليه ذات يوم فلقي كذلك فلما سرى عنه قال خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب، والبكر بالبكر، الثيب جلد مائة ثم رجم بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفي سنة (٨٢).

٢- واستدلوا بما رواه مسلم والبخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر وهو أفاقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب وأذن لي، فقال رسول الله ﷺ قل، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنا بامرأته وإنني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فأسألت أهل العلم فأخبروني إنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، قال فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله فرجمت (٨٣).

وجه الدلالة واضح في التفريق بين البكر والشيب في العقوبة فعقوبة البكر هي الجلد وعقوبة المحصن هي الرجم.

والدليل الثالث هو الإجماع: إذ لا خلاف بين الأمة سلفاً وخلفاً على أن عقوبة الزاني البكر هي الجلد. فهذه العقوبة متفق عليها وإنما وقع الخلاف في العقوبة الثانية وهي النفي. فالحنفية لا يضمن التغريب إلى الجلد عندهم، لأن الله تعالى جعل الجلد لجميع حد الزنا، فلو أوجبنا معه التغريب، كان الجلد بعض الحد.

فيكون زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ، ولا يجوز نسخ النص بخبر الواحد؛ ولأن التغريب فيه تعريض للمغرب على الزنا، لعدم استحيائه من معارفه وعشيرته، فالنفي عندهم ليس بحد، وإنما هو موكول إلى رأي الإمام، إن رأى مصلحة في النفي فهو تعزير لأحد عندهم (٨٤).

القول الثاني ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بأنه يجمع بين الجلد والتغريب كحد للزاني البكر، إلا أن المالكية قالوا يغرب الرجل ولا تغرب المرأة؛ لأنه يعرضها للفتنة وتحتاج إلى محرم.

استدل على مذهبهم بالأحاديث الصحيحة الواردة «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام» مسلم، ص ٢٠٦، ص ١٨٩ وقصة العسيف التي سبق ذكرها (٨٥).

والذي يهمنا في هذا الموضوع أن عقوبة الزاني البكر تتراوح بين الجلد والنفي ولم يقل أحد قديماً أو حديثاً بأن العقوبة هي القتل كما يذهب إليه ممن تنكبوا طريق الهدى، وابتعدوا عن الشرع المطهر وحكموا عادات الجاهلية وحميتها، وجعلوا لأنفسهم سلطة وغيره أكثر من غيره الشرع المطهر في إحقاق الحقوق وإقامة الحدود وهم بذلك قد خالفوا الشرع في الزيادة على العقوبة المنصوص عليها من جهة، ويتجاوزون ويفتاتون على الإمام من جهة أخرى.

الدليل الثاني: على عدم جواز قتل البكر إن الدولة ممثلة بالإمام هي المسؤولة عن تنفيذ العقوبات الشرعية في دار الإسلام. وهذا الحكم متفق عليه، بل نقل القرطبي الإجماع على أن الذي يقيم العقوبات على الأحرار هو الإمام أو نائبه (٨٦).

وجاء في تفسير قوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» سورة النور، الآية ٢٢ «لا خلاف أن المخاطب بهذا الأمر هو الإمام ومن ناب عنه»

وقد ذكر أصحاب المذاهب الفقهية مثل هذا القول في كتبهم مما يدل على الاتفاق على هذا الحكم ولا يتسع المقام لذكر أقوالهم (٨٧).

وعلة هذا الحكم واضحة، لأن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى الفوضى والاضطراب والاعتداء وهذا عكس مقصود الشارع إذ لو سمح لكل شخص بأن يأخذ حقه بيده لأدى ذلك إلى الفوضى

فتنظيم الأمور بين الناس وإحقاق الحق وإقامة العدل وردع المجرمين هي من واجبات السلطان؛ ولأجلها وغيرها ينصب ويبايع.

أما الدليل من السنة فهو مفهوم المخالفة: من حديث الرسول ﷺ الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا زنت أمة أحكم فتين زناها فليجلدها الحد، ألسيت تشرب عليها؟. ثم إذا زنت وليجلدها الحد، ولا يثرب عليها، ثم إذا زنت الثالثة فتين زناها فليبعها ولو بحبل» (من شعر) (٨٨).

يقول النووي «الشرب والتوبيخ واللوم على الذنب، ومعنى تبين زناها، تحققه، وفي هذا الحديث دليل على وجوب حد الزنا على الإمام والعبيد، وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وأمه.

فإذا كان السيد هو الذي يقيم الحد - فقط - على الإمام والعبيد فمفهوم المخالفة يفيد بأنه لا يجوز أن يقيمه على الأحرار وهذا مذهب جمهور الفقهاء الذي أشرنا إليه قبل قليل. فإذا توصلنا إلى نتيجة بأنه لا يجوز للأفراد أن يقيموا الحدود، يقودنا هذا إلى القول بأن الأولياء ليس لهم حق إقامة حد الزنا على من تحت ولايتهم وهي العقوبة الشرعية المنصوص عليها بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فكيف بهم إذا تجاوزوا الحد المشروع في العقوبة وأوصلوها إلى القتل بحق البكر، فإن القاتل في هذه الحالة وبلا خلاف بين العلماء يعتبر قاتل عمد. يتحمل المسؤولية الجنائية عن فعله الذي قام به. وهذا الحكم يشمل جميع الحالات التي مرت بنا والتي يتم قتل المرأة فيها بسبب الزنا سواء أكانت زوجة أو ذات رحم محرم أو خلافتها، فإن الإمام هو المسؤول عن تنفيذ العقوبات الشرعية عليها.

رأي القانون في قتل البكر البالغة العاقلة لاثمها بالزنا:

لا يوجد نص قانوني ينظم هذه القضية فتعالج بالمادة رقم ٣٢٦ من قانون العقوبات الأردني السابقة، وبذلك تتفق الشريعة الإسلامية أيضاً مع القوانين الوضعية في أنه لا يجوز القتل للاثم بالزنا للبكر ويتحمل القاتل المسؤولية الجنائية شرعاً وقانوناً عن فعله، فيقتل شرعاً لأن القتل في هذه الحالة قتل عمد.

يعاقب عليه بالقصاص مالم يكن أباً ويعاقب بالأشغال الشاقة بحسب نص المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات الأردني، وبهذا يتبين بأن العقوبة الشرعية أشد من القوانين الوضعية مما يؤكد مدى اهتمام الشرع المطهر بحياة الإنسان وعدم إهدار دمه إلا بسبب شرعي (٨٩).

الحالة الثالثة: القتل في حالة ظهور مقدمات الزنا:

حدد الشارع عقوبة الزنا للبكر والمحصن، فإذا كان الفعل دون ذلك من الجرائم التعزيرية التي هي دون الوقاع الشرعي، فإن الاتفاق قائم بين الفقهاء على أن مثل هذه الجرائم، كلمس المرأة أو تقبيلها أو معانقتها أو إتيان المرأة أو الاعتداء عليها بأى صورة من هذه الصور، فإن العقوبة في هذه الحالة تخضع لتقدير الإمام للرجل والمرأة على حد سواء، وإن مثل هذه الأفعال لا تعتبر جريمة زنا، وقد فصل الفقهاء القول في صور تلك الأفعال عند حديثهم عن الجرائم التعزيرية في حد الزنا، والمقام لا يتسع لتفصيلها (٩٠). ودليلهم على ذلك من السنة والآثار المروية عن الصحابة هي:

١- الحديث الذي رواه مسلم أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنني لقيت امرأة فأصبت منها كل شيء إلا الجماع، فانزل الله ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ فقال الرجل إلى عن هذه الآية؟ فقال: «لن عمل بها من أمتي» وفي رواية أنه أصاب منها قبله، وفي رواية أنه مساً باليد، وفي رواية أنه أصاب من امرأة شيئاً دون الفاحشة، وفي رواية أنه قال إنني عاجلت امرأة في أقصى المدينة وإنني أصبت منها ما دون أن أمسها، مسلم (٩١).

وجه الدلالة في هذه الروايات الصحيحة أن النبي ﷺ اعتبر هذه الجريمة تعزيرية تسقطها التوبة والاستغفار ولو كانت حدية موجبة للعقوبة لما سقطت بالصلاة.

٢- مارواه عبد الرزاق في مصنفه أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً قد أغلق عليها الباب وارخى عليهما الأستار فجلدها عمر مائة (٩٢).

وجه الدلالة من هذا الأثر أن وجود الرجل مع المرأة في بيت خال لوحدهما يعتبر جريمة تعزيرية تستحق العقوبة وقد قدرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مثل هذه الحالة بمائة جلدة لكل منهما.

٣- واستدلوا بمارواه عبد الرزاق في مصنفه أيضاً في رواية أخرى عن مكحول: أن رجلاً وجد في بيت رجل بعد العتمة متلفلاً بحضره عمر مائة (٩٣).

وجه الدلالة واضح أيضاً بأن وجود الرجل والمرأة في لحاف واحد يعد من الجرائم التعزيرية وعقوبتها متروكة للإمام وقد قدرها عمر بن الخطاب بمائة جلدة.

٤- كذلك استدلوا بما رواه ابن أبي شيبه وغيره عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أن رجلاً كان له عسيف فوجده مع امرأته في لحاف فضربه عمر أربعين جلدة.

٥- واستدلوا أيضاً بما روي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال: أتى عبدالله ابن مسعود برجل وجد مع امرأة في ثوب قال فضربها أربعين أربعين، قال فخرجوا إلى عمر بن الخطاب فاستعدوه عليه فلقي عمر عبدالله، فقال قوم: استعدوا عليك كذا وكذا فأخبروه بالقصة فقال لعبدالله كذلك ترى؟ قال: نعم، فقالوا عليك جثنا نستعديه فإذا هو يستفتيه (٩٤).

دلت هذه الآثار أنه إذا رفع إلى الحاكم ضربه تعزيراً بما يتناسب مع حاله فيضربه أربعين سوطاً إن كان مثل وجود الخادم مع سيده، ويضربه مائة إن كان رجلاً بعيداً وجد معها، فإن شبهة الخادم أقوى في تخفيف التعزير من غيره فلا يهدر دم الرجل ولا المرأة مع أنها مرتكبة لجريمة أخلاقية، بل إن عصمة دمها قائمة مع ارتكابها للمخالفة الشرعية، ولم يقل أحد من العلماء بإهدار دمه أو دمها.

وبناءً عليه، فإنه إذا قام بقتل المرأة أو الرجل وهو على هذه الحالة فإنه يتحمل المسؤولية الجنائية عن فعله ويعتبر قاتل عمد شرعاً عليه القصاص مالم يكن أباً أو جداً وكانت المقتولة هي ابنته، أو حفيده لاتفاق الجمهور على أنه لا يقاد الوالد بولده. أما ماعدها فإنه يقاد به إذا قتله وهو على هذه الحالة بلا خلاف بين العلماء (٩٥).

فإذا غالى المجتمع في تقدير الجريمة والعقوبة الرادعة لها كما هو الحال أحياناً في مجتمعنا، ورفع عقوبة الجريمة التعزيرية إلى القتل هنا لابد من إظهار وجه الحق لكي نوضح الحكم الشرعي الذي

يهدف إلى إسعاد البشرية وإنقاذها من الضلالة.

رأي القانون في القتل لظهور مقدمات الزنا:

هذا الموضوع عاجلته الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ وعبرت عنها بالقول «يستفيد مرتكب القتل والجرح أو الإيذاء من العذر المخفف إذا فاجأ زوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو اخواته مع آخر على فراش غير مشروع» (٩٦).

ويلاحظ أن المشرع الأردني قد فرق بين حالتين حالة من يفاجئ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا والتي سبق ذكرها وحالة من يفاجأ بما دون ذلك من حالات مريبة تدعو إلى الشك والاشتباه ولكنها لا تصل إلى مرتبة اليقين وهي ماعبر عنها المشرع الأردني «بفراش غير مشروع» ففي الحالة الأولى كما بينا سابقاً يستفيد مرتكب القتل أو الإيذاء حق الاستفادة من العذر المحل، في حين يمنح الحالة الثانية حق الاستفادة في العذر المخفف فقط. والسبب في هذا هو الفرق في مقدار الاستفزاز الذي حل للزوج، أو أحد المحارم في كلا الحالتين.

فإن الاستفزاز في الحالة الأولى أقوى لذلك كان العذر محلاً، أما في الحالة الثانية فعُدّ الضرر مخففاً بمعنى أن من قتل زوجته أو إحدى محارمه لعلمه أن عانقت رجلاً مثلاً أو قبلها، أو التحف معها في فراش واحد، أو غازلها أو كلمها، أو كتب إليها. أو نظّر إليها نظرات تحمل الشك فإنه والحالة هذه إذا قام بالقتل تحت تأثير الاستفزاز الحاصل، فإنه يستفيد من العذر المخفف بمعنى أنه لا يقتص منه كقاتل عمد.

بينما الفرق واضح في الشريعة الإسلامية واعتبار هذه الأفعال وإن كانت منكراً عظيماً من الجرائم التعزيرية، التي توجب التأديب للفاعل والمفعول بها بحسب ما يراه الإمام مناسباً، فإذا قام بالقتل حتى وإن كان تحت تأثير الاستفزاز والغيرة وتغيير المنكر، لكنه لا ينبغي أن يخرج عن غيرة الشارع الحكيم على عباده في تقرير أحكام عقوبات الزنا والأفعال الملحقة بجريمة الزنا وهي الجرائم التعزيرية التي تحدثنا عنها، فإذا قام بالقتل في هذه الحالة، فإنه يعد قاتل عمد ويستحق القصاص وهنا لا بد من ملاحظتين.

الأول: إن الشريعة الإسلامية حددت الجرائم والعقوبات المناسبة لها وأسماها حداً لكي لايزاد عليها، وحد الزنا للمحصن هو الرجم سواء أكان رجلاً، أم امرأة، وبلا خلاف ممن يعقد بقوله من العلماء سلفاً وخلفاً والجلد والتغريب للزاني البكر، وتشددت في الزيادة على هذه العقوبات، لذلك ذكرنا القول الراجح من أقوال العلماء (بأن الزوج أو إحدى المحارم مهمت كانت درجة الاستفزاز عنده) لا يجوز له أن يقدم على القتل إلاً ببينة حفظاً للأرواح حتى وإن كانت مرتكبة لجريمة ومخالفة شرعية.

الثانية: إن القانون الوضعي تساهل في جريمة الزنا حتى وصل القول عندهم إلى أنه لا يعد الزنا جريمة موجبة للعقاب ولا يسأل الزاني جنائياً، إلا إذا أقام أحد الزوجين الدعوى، وبناء على هذا لا يمكن معاقبة أحد الزوجين قانوناً إذا رضي الزوج الآخر باقترافه جريمة الزنا في أي مرحلة من مراحل

الإجراءات الجنائية كما يحق له عدم تحريك الدعوى حتى وإن وقع الزنا بدون رضاه وفق نص المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات والتي تنص:

١- لا يجوز ملاحقة فعل الزنا إلا بشكوى الزوج ما دامت الزوجية قائمة بينهما وحتى نهاية أربعة أشهر من وقوع الطلاق أو شكوى وليها إذا لم يكن لها زوج، ولا يجوز ملاحقة الزوج بفعل الزنى المنصوص عليه في المادة السابقة إلا بناء على شكوى زوجته وتسقط الدعوى والعقوبة بالإسقاط .

٢- لا يلاحق الزاني والزانية معاً.

٣- لا تقبل الشكوى بعد مرور ثلاثة أشهر اعتباراً من اليوم الذي يصل فيه خبر الجريمة إلى الزوج أو الولي .

٤- إذا رد الزوج زوجته، أو توفي الزوج، أو الولي الشاكي، أو الزانية، أو شريكها في الزنى تسقط الشكوى (٩٧).

من استقراء أهم أحكام هاتين المادتين يبدو لنا بوضوح فلسفة القانون الجنائي الوضعي في تحديد طبيعة جريمة الزنى، وهي أن الزنى لا يمثل اعتداء على حق إجتماعي، وإنما اعتداء على حق فردي فقط، لذا لا يحق لقضاء ولا للنيابة العامة ولا للمجتمع أن يطالب بمتابعة الزاني والزانية قبل تحريك الدعوى الجزائية من قبل الزوج أو الزوجة.

أما في الشريعة، فإن الزنا يمثل اعتداء على الحق الاجتماعي حق الله وهو الحق العام وما دام كذلك فإنه محرم لذاته، ولا اثر للرضا في تحريم هذا الفعل عدم تحريره، لأن استيفاء حد الزنا واجب في الشريعة الإسلامية وإن ارتكبت جريمة الزنا باتفاق إرادتي الطرفين سواء كانا متزوجين أم لا . لذا أسقط الفقهاء -عليهم رحمة الله تعالى- العقوبة عن المرأة إذا كان الفعل بحقها تحت وطأ الإكراه، أو الضرورة الملحة فيعاقب الفاعل فقط .

وبناءً على ما ذكر، فإن الشريعة تشددت في عقوبات الزنا ووسائل إثباته وعدم الزيادة على العقوبة المشروعة له. وتشددت في العقوبات في حال التجاوز على الحد.

أما القوانين، فقد تهافتت في وصف الفعل بأنه جريمة، وخففت عن القاتل حال الاستفزاز سواء في حال التلبس باعطائها وصف العذر المحل، أم في الحالة الثانية فراش غير مشروع واعتبرها عذراً مخففاً.

يقودنا ذلك إلى القول بأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها. وأن الهداية والخير هي في تطبيق أحكام الله تعالى وتربية المجتمعات عليها، ومهما التمسنا الحلول لمشاكلنا فإنها لا تحل إلا بالشرع المطهر منهجاً وطريق حياة والله تعالى أسأل التوفيق والهداية.

التائج والتوصيات

أرجو أن تكون الفكرة الأساسية من هذا البحث قد ظهرت وهي أن غيبة التطبيق العملي لأحكام الإسلام في كل جوانب الحياة، ينتج عنها آثار خطيرة لا يقتصر ضررها على الأفراد، بل يعم المجتمعات، ولعل هذا البحث وأمثاله يساهم في نشر الثقافة الإسلامية والعلم الشرعي والوعي الإسلامي في المجتمعات الإسلامية والتي هي بأمس الحاجة إلى منهج الله في كل شأن من شؤون حياتها. وأهم ما توصلت إليه من النتائج يتلخص في النقاط التالية:

١- عدم جواز قتل الزوج لزوجته أثناء التلبس بالزنا إلا بعد إقامة البينة الشرعية التي تثبت صدق دعواه، وإلا فإنه مسؤول جنائياً عن قتلها.

٢- إذا كانت القضية لا تعدو أن تكون اتهاماً من الرجل لزوجته بدون أدلة وبيّنات، فإنه لا يجوز له قتلها والواجب بحقه اللعان، فإذا أقدم على القتل فإنه يكون مسؤولاً جنائياً عن فعله.

٣- للمرأة المدافعة عن عرضها وقتل من يريد بها بسوء، إذا لم تجد طريقاً للدفاع إلا القتل، وعليها أن تثبت ذلك بالبيّنات بأن هذا الرجل أرادها بسوء، وهي غير مسؤولة جنائياً شرعاً وقانوناً؛ لأنها تدافع عن عرضها.

٤- قتل القرية وذات الرحم المحرم أثناء التلبس بالزنا يورث شبهة تسقط القصاص عن القاتل.

٥- لا يجوز للقريب قتل قريبته، أو ذات رحمه بمجرد سوء الظن، أو الاتهام بالزنا شرعاً وقانوناً، فإذا لم يستطع أن يقيم البينة على صدق دعواه، فإن عقوبته شرعاً القصاص ما لم يكن أباً، أو جداً.

٦- لا يجوز شرعاً قتل المرأة إذا ارتكبت أي مخالفة أخلاقية متعلقة بالعرض إلا إذا كان الشرع المطهر يحكم بقتلها، فإذا كانت الجريمة دون ذلك، فإن الإمام هو الذي يحدد العقوبة المناسبة لها، لا المجتمع بعاداته وتقاليده المخالفة للنصوص الشرعية وما عليه أئمة وعلماء الأمة.

وفي هذا المجال لا بد من التوصية بإجراء الفحوصات الطبية الكاملة للمرأة؛ للتحقق من زناها ومن فعل جريمة الزنا معها، والطب الحديث سهل هذه المهمة. فإن فساد الزمان صاحبه بعض الأعمال الشاذة، فاحتمال أن يكون القريب الغيور هو الذي قام بالفعل الشنيع، وإخفاء جريمته يقوم بالقتل تحت ذريعة الغيرة والحمية ودفع العار، من هنا لا بد من إجراء الفحوصات الطبية الكاملة للتحقق من واقعة الزنا قبل اتخاذ أي إجراء، وبعد التحقق تطبق الأحكام الشرعية التي تعالج مثل هذه الأوضاع.

مع التأكيد إجراء الفحص الطبي فإن الآثار والنتائج المكتشفة ليست دليلاً بحال على الزنا، فالزنا كما أوضحت لا يثبت إلا بالبيينة والإقرار والفحص قرينة وقد يكون لصالح المرأة المتهمه فيثبت براءتها.

والله أعلم وهو ولي التوفيق.

هوامش

- ١- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، ج ٥، ص ٢٦٩، ط ١.
- العيني، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد، ت ٨٥٥هـ، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، طبع بدار المنيرية، ج ١٩، ص ٣٠٠، طبع بدار المنيرية.
- ابن تيمية شيخ الإسلام أحمد بن عبد السلام، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ط ١، ج ٣٤، ١٦٨، طبع بدار الكتب العلمية، بيروت.
- الكاندهلوي، محمد بن زكريا، أوجز المسالك إلى موطأ مالك، ج ١٠، ص ١١٦، ط ١، دار الفكر، ١٤١٠هـ.
- العيني، محمد بن محمود بن أحمد، البناية شرح الهداية، ج ٦، ص ٣٦٣، ط ٢، دار الفكر، بيروت.
- العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر ت ٨٥٢، ج ٩، ص ٣٦٣، ط ٢، دار الفكر.
- ابن نجيم، زين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج ٥، ص ٦٩، ط ١، دار الفكر العلمية، بيروت.
- الشيرازي: أبو اسحاق إبراهيم الشيرازي، المذهب، ج ٢، ص ٢٢٥، ط، عيسى البابي الحلبي.
- ٢- الشافعي، الإمام محمد بن ادريس، الأم، ج ٦، ص ٣٢، مطبعة دار الشعب، عام ١٣٨٨، مطبعة دار المعرفة بيروت، ١٣٩٣هـ.
- ٣- ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٣٤، ص ١٦٨.
- ٤- النووي، الإمام محمد محي الدين أبو زكريا يحيى المعروف بالنووي، ت ٦٧٦، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٢١، ط ٢، ١٩٧٢م، دار الفكر، بيروت.
- ٥- الشيباني، عبد القادر بن عمر الشيباني المعروف بابن أبي تغلب، نيل المآرب، تحقيق د. محمد سليمان الأشقر، ج ٢، ص ٣٨٠، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٦- ابن قدامة، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، ت سنة ٦٢٠، المغني، ج ١٧، ص ٦٤٩، مكتبة الرياض الحديثة.
- العك، خالد بن عبد الرحمن، موسوعة الفقه المالكي، ج ٤، ص ٤٥٦، دار الحكمة.
- البصري، أبو الحسن علي بن محمد حبيب البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، ج ١٣، ص ٤٥٧-٤٥٨، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

- البهوتي، منصور بن يونس، ت ١٠٤٦هـ، ج ٦، ص ١٥٦، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- ٧- النووي، الإمام محمد بن محي الدين أبو زكريا يحيى، ت ٦٧٦، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٣١، الطبعة الثانية ١٩٧٢م، دار الفكر بيروت.
- ٨- النيسابوري، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ، الجامع الصحيح للإمام مسلم، ج ٢، ص ٢٠٦، طبع مطبعة البابي الحلبي ١٣٤٩هـ.
- ٩- الترمذي، أبو عيسى محمد الترمذي، ت ٢٩٧هـ، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٩، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٢هـ.
- ١٠- صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ١٦٤.
- ١١- الزرقاني، محمد الزرقاني، علي، الموطأ، ج ٤، ص ٤٠٨، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧٩هـ.
- البيهقي، الإمام أحمد بن الحسين، ت ٤٥٨هـ، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٣٣٧، مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند ١٣٥٤هـ.
- ١٢- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٣، ص ٤٥٩.
- ١٣- العيني، محمد بن أحمد، ت ٨٥٥هـ، عمدة القاريء في شرح صحيح البخاري، ج ١٩، ص ٣٠٠، طبع بدار المنيرة.
- موسوعة الفقه المالكي، ج ٤، ص ٤٥٦.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٤، ص ١٦٨.
- الحسني، هاشم معروف، المسؤولية الجزائية في الفقه الجعفري، ص ١١٠، البناية في شرح الهداية، ج ٦، ص ٣٦٣.
- ١٤- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، ت ٨٥٢، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٢، ص ١٧٤، المطبعة السلفية ١٣٧٨هـ.
- ١٥- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٣٠.
- ١٦- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٣٠.
- ١٧- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٣٠.
- ١٨- القزويني، محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه، ت ٢٧٥، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ١٩- الأزدي، أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، ت ٢٧٥، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٣٩، الطبعة الأولى شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

- سنن الترمذي، ج ٤، ص ٢٨.
- صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٠.
- صحيح مسلم، ج ٦، ص ١٨٠.
- سنن البيهقي، ج ٨، ص ٢٣.
- الصنعاني عبد الرزاق بن همام، ت ٢١١هـ، مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٣٠٤، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ، مطابع دار الحكمة.
- أبادي، أبو الطيب شمس الحق، عون المعبود في شرح سنن أبي داود، تحقيق محمد عبد الرحمن، ج ١٢، ص ٢٦٥، طبع بالقاهرة، ١٣٨٨هـ.
- الزرقاني على الموطأ ج ٤، ص ٤٠٨.
- الأنصاري، زكريا، اسنى المطالب شرح روض الطالبين، ج ٤، ص ١٦٧، المطبعة الميمنية.
- ٢٦ - الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٥، ص ١١١، دار المعرفة بيروت، المطبعة الأميرية، ١٣٩٥هـ.
- ٢٧ - عودة، عبد القادر، عودة التشريع الجنائي الإسلامي، دار الكتاب العربي، ج ٢، ص ٤٧٨، دار الكتاب العربي بيروت.
- فتح الباري، ج ١٢، ص ٧١.
- ٢٩ - الزرقاني على الموطأ، ج ٤، ص ١٨.
- ٣٠ - أبو زهرة الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة، دار الكتاب العربي، ص ٤٤٤.
- ٣١ - الزرقاني على الموطأ، ج ٤، ص ٤٠٨.
- ٣٢ - مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٢١.
- ٣٣ - المغني، لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٤٩.
- ٣٤ - فتح الباري، ج ١٢، ص ١٧٤.
- ٣٥ - ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام الترمذي، ت ٦٠٣هـ، ج ٣٤، ص ١٦٨، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ. مطابع الرياض، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، حاشية الطهطاوي علي الدار المختار.
- ٣٦ - الطهطاوي، أحمد، ج ٤، ص ٢٦٠، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٥هـ.
- الخطاب، محمد بن محمد المغربي المعروف بالخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ت ٩٤٥، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٩هـ.

- المغني لابن قدامة، ج٧، ص٦٥٧.
- ٣٧- الشافعي، الإمام محمد بن إدريس، ت ٢٠٤، الأم، ج٦، ص٦٢، مطبعة دار الشعب عام ١٣٨٨هـ.
- المغني لابن قدامة ج٧، ص٦٤٩، موسوعة الفقه المالكي، ج٤، ص٤٥٦.
- ٣٨- حاشية، رد المحتار على الدر المختار، ج٤، ص٦٢، الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج١٣، ص٤٥٦. المغني ج٨، ص١٧٨.
- فتح القدير، ج٤، ص١٢٩.
- المجموع شرح المذهب، ج١٨، ص٢٧٠.
- ٣٩- عمدة القاري، ج١٩، ص٣٠٠، البناية في شرح الهداية، ج٦، ص٣٦٣.
- مجموعة فتاوي ابن تيمية، ج٣٤، ص١٦٨، موسوعة الفقه المالكي، ج٤، ص٤٥٦، المسؤولية الجزائية في الفقه الجعفري، ص١١٠. ابن عابدين، محمد أمير، ت ١١٩٨، حاشية ابن عابدين، ج٦، ص١٠٧، دار الطباعة المصرية ١٣٧٢.
- ٤٠- الجريمة والعقوبة، أبو زهرة، ص٤٤٦.
- ٤١- سورة النور، آيه ٦.
- ٤٢- السعيد، كامل، شرح قانون العقوبات الأردني، ص١٤٥، الطبعة الثالثة، دار الفكر بعمان، الأردن، ١٩٨٣م.
- ٤٣- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي ت ٤٧٦، المذهب في فقه الإمام الشافعي، ج٢، ص١٨٦، طبعة عيسى البابي الحلبي، الأم للشافعي، ج٦، ص٢٦.
- الشرييني، محمد الشرييني الخطيب، ت ٦٧٦.
- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ج٤، ص١٩٥.
- الشافعي الصغير، شمس الدين بن العباس أحمد بن حمزه ت ١٠٠٤.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج٨، ص٢٤، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، بيروت.
- الدسوقي، محمد عرفة ت ١٣٣٠هـ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٤، ص٣٥٧، توزيع دار الفكر بيروت.
- ٤٤- مسلم بشرح النووي، ج١١، ص١٥٩- فتح الباري، ج١٢، ص٣١٩.
- ٤٥- فتح الباري، ج١٢، ص٢٤٣.
- ٤٦- فتح الباري، ج٥، ص٢٤٣.
- ٤٧- فتح الباري، ج٥، ص٢٤٣.

- ٤٨- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام ت ٢١١، مصنف عبد الرزاق، ج ٩، ص ٤٣٥، الطبعة الأولى، ١٣٩٢، مطابع دار الحكمة.
- ٤٩- ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ت ٧٥١هـ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٩٩، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق محمد حامد الفقيهي.
- ٥٠- الجريمة والعقوبة، أبو زهرة، ص ٤٥٣.
- ٥١- السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٣٣٧.
- ٥٢- المجالي، شرح قانون العقوبات، ص ٢٤٠.
- ٥٣- عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي، ج ٢، ص ٤٧٨.
- ٥٤- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٣١.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود ت ٥٨٧، ج ٧، ص ٢٤٢١.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ت ٥٩٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ.
- ٥٥- فتح الباري، ج ٩، ص ٤٤٦.
- ٥٦- فتح الباري، ج ٩، ص ٤٥٤.
- ٥٧- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٢٤.
- ٥٨- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٣٩.
- ٥٩- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٢٩.
- ٦٠- السعيد، كامل، شرح قانون العقوبات الأردني.
- ٦١- مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ١٢٣.
- ٦٢- مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٢٠٢.
- ٦٣- ابن فرحون، البعوري ت ٣٩٩، تبصرة الحكام على هامش فتح العلي المالك للشيخ محمد أحمد عيسى ت ١٢٩٩، ج ٢، ص ٩١، الطبعة الأخيرة، مطبعة محمد البابي الحلبي ١٣٧٨هـ.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، ص ٧٥١.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ٣، ص ١٩، مطبعة النهضة الجديدة القاهرة، ١٣٨٨.
- المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢١٠.
- حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير، ج ٤، ص ٣١٩.
- مجموع فتاوي ابن تيمية، ج ٢٨، ص ٣٣٤. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٤٠.

- ٦٤- فتح الباري، ج ١٢، ص ١٣٧.
- ٦٥- المغني، ج ٨، ص ٢١١.
- ٦٦- الأزدي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق ت ٢٧٥ هـ، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٥٤٢، الطبعة الأولى شركة مصطفى البابي الحلبي.
- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامعة الترمذي، ج ٥، ص ٢٣٥، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٣٨٥ هـ.
- ٦٧- ابن عابدين، رد المختار، ج ٤، ص ٩.
- مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٩٠.
- ابن قدامة المقدسي، ابن قدامة أبي محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ت ٦٨٢، المغني والشرح الكبير، ج ١٠، ص ١٩٢، نشر المكتبة السلفية ونشر دار الكتاب العربي بيروت، ١٣٩٢، ج ١٠، ص ١٩٢.
- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٣، ص ٢٢٧.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٨، ص ٣٣٤، ج ٢، ص ٣٨٣.
- الصنعاني، محمد بن اسماعيل ت ١١٨٢، سبل السلام، ج ٤، ص ٨، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٩ هـ.
- مسلم بشرح النووي، ج ١٠، ص ١٩٢.
- ٦٨ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٥.
- ٦٩- النيسابوري، الحافظ الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ٣٨٣.
- ٧٠- الزيلعي- جمال الدين بن عبد الله الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج ٣، ص ٣٣٣، المكتبة الإسلامية بيروت.
- ٧١- مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٤٠٩.
- ٧٢- مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٤٠٩.
- ٧٣- مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٤٠٩.
- ٧٤- الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٧٣، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٠ هـ.
- ٧٥- إعلام الموقعين، ج ٣، ص ٢٠.
- ٧٦- نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٧٢.
- ٧٧- إعلام الموقعين، ج ٤، ص ٣٦٨.

- ٧٨- نيل الأوطار، ج٧، ص ٢٧٢.
- ٧٩- مسلم بشرح النووي، ج١٠، ص ١٣٠.
- ٨٠- ياسين محمد نعيم، بحث عملية الرشق العذري في ميزان المقاصد الشرعية، ص ٢٣١.
- ٨١- تبصرة الحكام، ج٢، ص ٢٥٩، التشريع الجنائي الإسلامي، ج٢، ص ٤٤١.
- ٨٢- مسلم بشرح النووي، ج١١، ص ١٨٩.
- ٨٣- مسلم بشرح النووي، ج١١، ص ٢٠٥.
- ٨٤- ابن الهمام، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، ج٤، ص ١٣٥.
- ٨٥- مسلم بشرح النووي، ج١١، ص ١٨٩، مغني المحتاج، ج٤، ص ١٤٧.
- المغني والشرح، ج١٠، ص ١٢٩، حاشية الدسوقي، ج٦، ص ٣١٠.
- ٨٦- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثالثة، دار القلم.
- ٨٧- المغني، ج٨، ص ٧٨، فتح القدير، ج٤، ص ١٢٩، تبصرة الحكام، ج٢، ص ٢٥٧، النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، ص ١٨، ص ٢٧٠، مطبعة العاصمة، القاهرة.
- ٨٨- مسلم بشرح النووي، ص ١١، ٢١١.
- ٨٩- السعيد، كامل، شرح قانون العقوبات الأردني، ص ٦٦.
- ٩٠- المغني، ج١٠، ص ٣٤٧، مغني المحتاج، ج٤، ص ١٤٤، فتح القدير، ج٥، ص ٢٦٢، العناية شرح الهداية، ج٥، ص ٢٦٢ تبصرة الحكام، ج٢، ص ٢٥٧.
- النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج٨، ص ٤١٥ المحلى، ج١٣، ص ٤٦٤، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج٧، ص ٤٢٤، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج٤، ص ٢٦.
- الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٢٣٧.
- ٩١- مسلم بشرح النووي، ج١٧، ص ٨٠.
- ٩٢- مصنف عبد الرزاق، ج٧، ص ٤٠١.
- ٩٣- مصنف عبد الرزاق، ج٧، ص ٤٠١.
- ٩٤- مصنف بن شيبه، ج٢، ص ١٢٧.
- ٩٥- البدائع، ج٧، ص ٢٣٥، المذهب، ج٢، ص ١٧٤، بداية المجتهد، ج٢، ص ٢٩٣.
- المغني، ج٢، ص ٦٦٦.
- ٩٦- السعيد، كامل، شرح قانون العقوبات الأردني، ص ١٤٥.
- ٩٧- السعيد، كامل، مرجع سابق، ص ١٤٥.